# النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵀⵊ ⴰⵟⵣⵎⵔⴰⵟⵉ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ

العدد : 446

من 15 إلى 21 فبراير 2022

الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

# ذكرى 20 فبراير 2011، تجديد العهد والوفاء للنضال الشعبي

## كلمة العدد

## من أجل حركة بيئية بأدوات مستقلة للنضال الشعبي

تعيش بلادنا تدميرا متسارعا للبيئة نتيجة النشاط المنجمي الجشع والصناعات الكيماوية الملوثة والنهب المتزايد للفرشة المائية وتلوث الأنهار والتصحر والقضاء على جزء كبير من الغطاء الغابوي وتصدير بعض الدول الاوروبية لنفاياتها واستنزاف الثروة السمكية والتغيرات المناخية، أساسا، بسبب تدهور غطاء الأوزون وارتفاع الحرارة... ويعاني سكان المدن، وخاصة الكبرى، من الامراض الناجمة عن التلوث. ويمثل العمال والكادحون المتكدسون في أحياء الصفيح والبناء العشوائي المفتقدة، في الغالب، لأبسط البنيات التحتية (طرق وصرف صحي وماء شروب...)، أكبر المتضررين من هذا الواقع. أما الفلاحون الصغار والفقراء الذين يعتمدون على الطبيعة، وخاصة المطر، فيعانون من التغيرات المناخية التي تؤدي إلى الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية. وإذا كانت كل الشعوب تتضرر من تدمير البيئة، فإن شعوب البلدان التبعية للامبريالية تتضرر بشكل مضاعف.

يتحمل نمط الإنتاج الرأسمالي المسئولية الأساسية في تدمير البيئة الذي يشكل ضرورة حيوية لوجوده واستمراره. فالرأسمالية في بحثها الجنوني واللامتناهي عن الربح تستنزف الطبيعة (تبذير المواد الأولية، نشر هوس الاستهلاك ،تلويث الطبيعة بالمواد المضرة وتقويض التنوع البيولوجي وإنتاج الأسلحة الأكثر فتكا على نطاق واسع، إشعال الحروب، إفراغ البوادي من السكان وتكديسهم في مدن تتضخم باستمرار...) والإنسان (الاستغلال المكثف لقوة العمل).

وتتحمل الكتلة الطبقية السائدة والمخزن قسطا لا يستهان به من المسئولية في تردي الاوضاع البيئية في بلادنا. فملاكو الاراضي الكبار يلعبون دورا أساسيا في استنزاف الفرشة المائية ومياه الأنهار واستعمال الاسمدة والمبيدات المضرة بالبيئة. وتساهم البرجوازية التبعية في استنزاف الثروات الطبيعية الفلاحية والغابوية والمنجمية والصناعية والسمكية وفي تلوث الأنهار والبيئة في المدن الصناعية. ويلجأ المخزن المفترس إلى غض الطرف عن هذا التدمير المتزايد للبيئة مقابل الرشاوى و"تعويضات" عن التلوث واستفادة المافيا المخزنية من امتيازات اقتصادية (مأذونيات النقل والصيد في أعالي البحار والمقالع وغيرها).

لكن بالرغم من المستوى الخطير لتدمير البيئة، لازال الوعي بذلك والنضال من أجل بيئة سليمة في بلادنا ضعيفا. ولعل أهم أسباب ذلك هي :

- لا زالت الطبقة العاملة وكادحو الأحياء الشعبية والفلاحون الصغار والفقراء، المتضررون أكثر من غيرهم من تدمير البيئة، يفتقدون لأدواتهم النضالية المستقلة.

- لا زال الوعي بخطورة هذا الواقع على مصير الانسانية جمعاء ضعيفا بسبب كون الطبقات الوسطى والقوى الاصلاحية التي تمثلها تعتقد أن الرأسمالية قادرة على أيجاد حل لهذه المعضلة( الرأسمالية الخضراء والحد من الطاقة الأحفورية والاشتراكية البيئية...).

- بما أن قضية البيئة هي قضية عالمية ولا يمكن حلها في بلد أو بلدان لوحدها، فإن أحد أسباب ضعف الحركة البيئية هو عدم قدرتها على بناء حركة عالمية تربط بين تدمير البيئة والرأسمالية.

- الحركة البيئية متقدمة نسبيا في دول المركز الامبريالي. لكنها حركة تتزعمها الطبقات الوسطى. مما يجعلها متأثرة بالفكر الاصلاحي.

**تأسيسا على ما سبق، تتمثل أهم المهام المطروحة لحل هذه المعضلة :**

- بناء الادوات النضالية للطبقة العاملة وعموم الكادحين ووضعها قضية البيئة ضمن أولوياتها.

- خوض معركة ضد كل الأفكار التي تدافع على أمكانية حل معضلة البيئة في ظل الرأسمالية: فضح الجرائم البيئية التي تقترفها الرأسمالية، توضيح أن الرأسمالية تتناقض جوهريا مع استمرار الحياة فوق الأرض، نقد الحلول الرأسمالية أو الاصلاحية لقضية البيئة...

- المساهمة الفعالة في بناء حركة بيئية عالمية والعمل على أن تحتل القوى المناهضة للرأسمالية في العالم والقوى الممثلة للطبقة العاملة وعموم الكادحين في دول المحيط موقعا رياديا داخلها.

ضيف العدد : **عبد الحميد أمين**

علينا كمناضلين عماليين ثوريين المزيد من النضال لتتبوأ الطبقة العاملة مكانتها الريادية في التحرر الاجتماعي والسياسي لمجتمعنا.


احتداد الأزمة والتراجعات بالمغرب وسياسة الهروب إلى الأمام 6

نحن الشعب 10

الموقف من المرأة ومن مستقبل العائلة 12

أفريقيا: هزات الشعوب واستعصاء التحرر 13



www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr السحب : مطبعة العهد الجديد

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

# الجمعية تطالب بإحالة ملف مركز الدياليز بخنيفرة على محكمة جرائم الأموال

استجابة لنداء المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بجهة بني ملال خنيفرة ولنداء اللجنة الإدارية للجمعية والموجه لكل فروع الجمعية بالمغرب وتحديدا

تلك القريبة من الجهة، نظمت يوم الأحد 6 فبراير 2022 قافلة حقوقية تضامنية مع الفرع المحلي للجمعية بخنيفرة حضرتها تمثيليات من معظم جهات المغرب بالإضافة إلى تمثيلية عن المكتب المركزي للجمعية وفعاليات سياسية وجمعوية محلية، هذا وقد عرفت القافلة محاولات لنسفها منذ ليلة السبت عبر محاولة عرقلة وصول المناضلات و المناضلين لمدينة خنيفرة كما عرفت صبيحة الأحد قبل انطلاقها قمعا أهوجا عنيفا لتفريق المحتجين و منعهم من تنظيم مسيرتهم لإدانة الحصار و العسكرة المضروبين على مدينة خنيفرة و المتابعات الانتقامية الجبانة التي تنتقي طلائع النضال بالاقليم لإخراس تململه وتشافيه من تداعيات القمع الأهوج الطائش الذي كان ضحية له منذ أحداث 1973 ، ناهيك عن كل محاولات كسر روح المقاومة بالمنطقة والتي تعد معركة الهري المجيدة التي كبدت أعتى جيوش الإستعمار في القرن المنصرم خسائر مادية ومعنوية جسيمة عنوانها المضيء.

إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بخنيفرة إذ نسجل باعتزاز وافتخار نجاح القافلة التضامنية في تكسير الطوق القمعي المضروب على المدينة ، فإننا :

1 - نحيي عاليا كل المتضامنين والمتضامنات الذين و اللواتي تجشموا عناء السفر و التنقل لتجسيد تضامنهم المبدئي و الشريف مع فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة.

2 - نشجب الاعتداءات الجبانة والتدخلات الطائشة التي استهدفت كل المحتجين بحيث لم تسلم منها النساء الحوامل ولا مراسلي المواقع الالكترونية حيث تعرض الجميع للدفع والرفس تطبيقا لإملاءات هوجاء لأحد العناصر القمعية بالضرب للسيقان والمناطق الحساسة أثناء التدافع حيث يصعب على كامرات الإعلام التقاطها.

3 - نطالب الدولة المغربية بتحمل مسؤوليتها الكاملة في وقف التعديات والقمع الذي تتعرض له الجمعية بالاقليم و التحرش بمناضليها، بالإضافة إلى حرمانها من وصل إيداع ملفها القانوني .

4- نطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والحقوقيين و الإعلاميين وكل ضحايا التنكيل بالحق في الرأي والتعبير و التفكير .

5 - نطالب بإحالة ملف معتقلي مركز الدياليز بخنيفرة على محكمة جرائم الأموال بالدارالبيضاء بالنظر لطبيعة الأموال موضوع الاختلاس والنصب والخيانة، وكذلك بالنظر لما تتطلبه مئات الوثائق من هذا الملف من تخصص تقني ومالي ومحاسباتي لا يمكن أن يتوفر إلا لمحكمة مختصة، زيادة على ما كلفه من ضحايا و وفيات كما نطالب بان تطال المحاسبة كل من توالى على تسيير مركز دياليز منذ إنشائه.

6 - نطالب بوقف متابعة رفيقنا قاشى كبير بتهمة فضح كل الجرائم التي كانت ترتكب في حق مرضى القصور الكلوي، ووقف اللجوء للقضاء بسوء نية للانتقام من الجمعية و دورها الجبار في فضح جزء من جبل جليد الفساد في مركز تصفية الدم بخنيفرة و نعبر عن حضورنا ومواكبتنا لجلسة محاكمته يوم الخميس 17 فبراير 2022

# الجبهة الغربية لدعم فلسطين تشيد بالموقف ضد منح الكيان الصهيوني صفة ملاحظ داخل الاتحاد الإفريقي

اجتمعت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع يوم الثلاثاء 8 فبراير 2022، حيث تدارست أبرز المستجدات المرتبطة بالقضية الفلسطينية ومسلسل التطبيع والتعاون مع العدو الصهيوني.

جانب الكيان الاستعماري الاستيطاني الإحلالي البغيض، وبالنتيجة ضد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعليه، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تؤكد عزمها التنسيق مع سائر المنظمات والشبكات الإفريقية الداعمة لكفاح الشعب

كما تداول الاجتماع في أنشطة الجبهة وآفاق عملها، وقرر في هذا الصدد إبلاغ الرأي العام ما يلي:

1.اطلعت السكرتارية على ما ورد في التقرير البحثي الهام لمنظمة العفو الدولية الذي أكد بالحجة والدليل أن الكيان الصهيوني هو كيان قائم على الأبارتايد، بحيث يتعامل مع الفلسطينيين كعرق من مرتبة أدنى. وهذا سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو مع اللاجئين أو داخل الأراضي المحتلة. وإذ تثمن الجبهة ما ورد في هذا التقرير، فإنها تعتبره نتيجة لاستماتة الشعب الفلسطيني في المقاومة والكفاح من أجل الحرية وتقرير المصير والعودة والاستقلال وبناء دولته على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس؛ كما يعد مؤشرا إيجابيا على نمو حركة النضال ضد الصهيونية على الصعيد العالمي.

2.اطلعت على نتائج القمة الإفريقية وتشيد بموقف وجهود سائر دول القارة الإفريقية التي وقفت ضد منح الكيان الصهيوني صفة ملاحظ داخل الاتحاد الإفريقي. بينما اصطف النظام المغربي إلى الفلسطيني.

3.كما وقفت عند استمرار، بل تعمق حالة انقسام الصف الفلسطيني، الأمر الذي يصب موضوعيا في مصلحة العدو الصهيوني ويزيد من غطرسته.

ولهذا فإن الجبهة تدعم كل الخطوات والجهود الرامية إلى توحيد الصف الفلسطيني على أساس الكفاح والمقاومة بكافة أشكالها كشرط حيوي لهزم هذا العدو الذي يتمادي في سياساته العنصرية وخاصة الاستيلاء على الأراضي وتهديم المساكن والاستيطان وعمليات القتل والاعتقال اليومي الذي يمارسه ضد أبناء الشعب الفلسطيني المقاوم بصمت وتواطؤ فاضح لمنظمة الأمم المتحدة وأغلب مؤسساتها.

4.تعلن أنها مقبلة على عدد من المبادرات التنظيمية والإشعاعية تحضيرا لاجتماع مجلسها الوطني الثاني يوم 6 مارس 2022، منها ندوة فكرية، وإطلاق دينامية تنظيمية لتأسيس فروع جديدة ومجموعات مهنية مناهضة للتطبيع...

# لا بديل عن المقاومة الشعبية

## الجبهة الاجتماعية المغربية تدعو لتخليد ذكرى حركة 20 فبراير المجيدة

تحل يوم الاحد 20 فبراير 2022 الذكرى الحادية عشرة لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة. وهي حركة عظيمة في تاريخ شعبنا المناضل باعتبارها حركة شعبية واسعة لفت قوى سياسية ومدنية من مرجعيات وتجارب مختلفة وفئات اجتماعية متنوعة حول شعار موحد هو إسقاط الاستبداد والفساد وتحقيق مجتمع الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية بين الجميع.

واليوم تزداد الحاجة الى جبهة مماثلة. فالاوضاع تتميز بتفاقم الاستبداد والتلاعب بالارادة الشعبية ومواصلة الدولة لسياساتها الليبرالية المتوحشة وما ينتج عنها من تقشف واجهاز على المرافق العمومية الاساسية وغلاء فاحش للمعيشة ناهيك عن الاعتقال السياسي والمتابعات القضائية وقمع الحريات. لكن تتميز أيضا باستمرار المقاومة الشعبية تتمثل في نضالات الطبقة العاملة والمعطلين والطلبة وعدد من فئات الموظفين والمستخدمين والفلاحين الفقراء وسكان الأحياء الشعبية.

لذا فان الجبهة الاجتماعية المغربية توجه نداء حارا لجميع فروعها وسائر المناضلات والماضلين وعموم الجماهير الشعبية الى التخليد النضالي الوحدوي للذكرى الحادية عشرة لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة بتنظيم وقفات احتجاجية في مختلف مناطق بلادنا في أفق تنظيم مسيرة وطنية ضد الغلاء والاجهاز على الحريات.

## الجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب تعقد مؤتمرها الوطني 15

انطلقت يومه الجمعة 11فبراير 2022،اشغال المؤتمر الوطني الخامس عشر للجمعية الوطنية لحاملي الشهادات المعطلين بالمغرب تحت شعار"**شهداء الاطار:مصطفى الحمزاوي،نجية ادايا،كمال الحساني،نبراس الجمعية الوطنية من اجل حقي:الشغل والتنظيم**".

ورفع الستار عن هده المحطة الوطنية والممتدة على طول تلات ايام **13/12/11** فبراير بجلسة افتتاحية بمقر الاتحاد المغربي للشغل بمدينة الرباط،ودلك بحضور عديد من الاطارات الداعمة للجمعية الوطنية:

*الكونفديرالية الديمقراطية للشغل.

*الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي-.

*الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي.

*الجمعية المغربية لحقوق الانسان.

*النهج الديمقراطي.

## الفقيه بن صالح

## ويستمر إزهاق أرواح العاملات والعمال الزراعيين

ارتفع اليوم السبت، عدد قتلى حادث انقلاب حافلة لنقل عمال فلاحيين ضواحي الفقيه بنصالح إلى 3 قتلى، فيما لازال 4 أشخاص بقسم العناية المركزة.

الحادث خلف مصرع شخصين، أمس الجمعة بعين المكان، مع تسجيل إصابة حوالي 10 فلاحين آخرين، بينهم عدد من العاملات أصبن بجروح متفاوتة الخطورة.

وأضاف المصدر ذاته، أن السلطات المختصة فتحت بحثا قضائيا في ظروف وملابسات الحادث، حيث يشتبه في تسبب صاحب "كاط كاط" في الحادث والفرار إلى وجهة مجهولة.

هذا ولازال 3 أشخاص في قسم العناية المركزة بالمستشفى الجهوي ببني ملال بعد إصابتهم بجروح متفاوتة الخطورة، فيما غادر باقي المصابين المستشفى بعد تلقيهم العلاجات اللازمة.

## تصويب

ورد في تقديم ملف العدد 441 في الصفحة 7 والذي كان موضوعه "اللغة الأمازيغية ومسألة الهوية" ان مواد الملف تتضمن "وثيقة النهج الديمقراطي حول هوية الشعب" والحال ان هذه الوثيقة هي أرضية أعدتها دائرة الامازيغية" بعد ندوة داخلية وهذه هي الصفة التي وجب التعامل معها وليس كوثيقة للنهج الديمقراطي.

# الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تسجل حرمان جل فروعها من وصولات الإيداع كانتهاك للحق في التنظيم

وتذكر بأن ملفا شاملا، حول هذه الانتهاكات، موجود لدى رئاسة الحكومة وكل قطاعاتها المعنية منذ سنوات.

في الوقت الذي ما فتئت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدعو فيه إلى التعاطي الإيجابي مع تقارير المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية حول أوضاع حقوق الإنسان، والتجاوب معها، بدل شيطنتها والتشكيك في مصداقيتها، والتوقف عن التعامل المتشنج مع فحواها والسعي المحموم إلى تأليب الرأي العام ضدها؛ خرجت المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في معرض جوابها على التقرير الأخير لمنظمة (هيومن رايتس ووتش)، برد مفتوح تتهم عبره، هذه الأخيرة، بالخروج عن المنهجية الحقوقية وارتهانها المستمر لمقاربة سياسية ممنهجة معادية للمغرب؛ مرددة بذلك ما درجت السلطويات ومؤسساتها الحقوقية الهجينة على اجتراره من قدح وثلب في حق منتقدي سياساتها المناوئة لحقوق الانسان، متناسية أو متغافلة عن أن التقرير المعني يهم، ما أسماه "الممارسات والاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان" في حوالي مائة دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، اسبانيا...وليس في المغرب وحده.

وغني عن البيان أن هذا الرد المتشنج يمتح من قاموس، يعتبر كل تشخيص أو توصيف لوضعية حقوق الإنسان ببلادنا، غير ذلك الذي يروجه خطاب الدولة، مؤامرة تستهدف تبخيس المجهودات التي تقوم بها هذه الأخيرة ومؤسساتها؛ علما أن تقرير "هيومن رايتس ووتش" لم يختلق جديدا، بل تناول المتداول وما ورد بشكل صريح أو بالتلميح في تقرير الخارجية الأمريكية، الذي تفادت المندوبية الوزارية الرد أو الهجوم عليه، مما يبين حجم معاداة عمل المنظمات غير الحكومية، ومبلغ العجز على تفنيد تقاريرها، التي يؤكدها الواقع وتدعمها تحاليل وتصنيفات منظمات أممية أخرى.

ولعل ما أثار انتباه واستغراب الجمعية في هذا الاطار، ما ورد في الفقرة التي خصصها رد المندوبية لحرية تكوين الجمعيات؛ حيث أشارت إلى أن: "منظمة الووتش، أفردت فقرة لجمعية اعتبرتها أكبر مجموعة حقوقية، تمت إعاقة عملها، من خلال، رفض السلطات تيسير المعاملات الرسمية لفروعها... وهكذا ومرة أخرى، لا يقدم تقرير منظمة الووتش، أية معلومات، تبين دقة الانتهاكات ونشر الحقائق المتعلقة بها، بحيث لم تُفصح، أولا، عن معطيات توثيقية كفيلة بتبرير مزاعمها؛ ولم تقدم ثانيا، ما يثبت قيام الجهة المتضررة بمساعيها من أجل التمتع بما يضمنه القانون أمام السلطة الإدارية المعنية؛ كما لم تقدم ثالثا، ما يفيد مباشرة الطعن أمام القضاء الإداري. وتؤكد المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بالمناسبة، أن مسؤوليها السابقين، ومنذ ثلاث سنوات، وفي إطار المساعي، طالبوا، بناء على نتائج اجتماع رسمي، مَدَّهُم بالمعلومات المتعلقة بحرمان الجمعية المذكورة من حقها في تسلم وصولات الإيداع القانونية، ولم يتلقوا، أي معطيات حول الموضوع. ولا يسع المندوبية الوزارية، بالمناسبة، إلا أن تجدد نفس الموقف".

إن المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذي طالما رحب بالانتقادات الموجهة للجمعية متى كانت صائبة ورصينة، ومسنودة بالحجة والبرهان، إذ يعبر عن استهجانه لهذا التجريح المنفلت والجامح وغير المؤسس للمندوبية في حق واضعة التقرير، يرى أن من واجبه تنويرا للرأي العام الوطني، قبل الدولي، توضيح ما يلي:

- أولا، أنه بات في علم الجمهور، منذ أمد بعيد، ما تشهده حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات من تقييد وحصار، يصل حد الحظر والمنع الصريح، وما يتعرض له الحيز المدني من تضييق وانكماش، عز نظيره حتى في ظل سنوات الرصاص. وقد تشكلت على إثر هذا الهجوم المنهج على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات شبكة وطنية، سنة 2015، سميت "شبكة الجمعيات ضحايا المنع والتضييق" التي تضم أكثر من 10 هيئات تشكو كلها من الحرمان من وصولات إيداع ملفاتها ومن المنع التعسفي من استعمال الفضاءات العمومية لتنظيم أنشطتها، والتي أصدرت تقريرا وقدمته أمام الصحافة حول حجم هذا المنع والتضييق المتزايدين. كما تشكلت كذلك "المبادرة الوطنية من أجل الحق في التنظيم" من هيئات وطنية استهدفتها سياسات الحصار والمنع.

- وفي هذا السياق سجلت الجمعية، منذ 15 يوليوز 2014، تاريخ انطلاق حملة الدولة ضد الحركة الحقوقية عامة والجمعية على وجه الخصوص، تضييقا متزايدا على عملها، اتخذ أشكالا متعددة، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر؛ منع الجمعية مركزيا وعلى مستوى فروعها الجهوية والمحلية من القاعات العمومية ومن قاعات الفنادق لتنظيم أنشطتها التكوينية والإشعاعية؛ حرمانها من حقها في تنظيم المخيمات الحقوقية للشباب؛ عرقلة عمل الجمعية المتعلق بأندية التربية على حقوق الإنسان، الناتج عن الاتفاق المتجدد المبرم مع وزارة التربية الوطنية، في 8 مارس 2004؛ الغاء وزارة التربية الوطنية للوضع رهن الإشارة في نفس السنة لكافة الأطر، وعددهم خمسة من أطر الجمعية، دون غيرها من الجمعيات؛ حرمان الجمعية من الدعم المالي والمادي على المستوى المركزي والمحلي؛ هذا عدا الاعذار الموجه لها الرامي إلى تهديدها بسحب صفة المنفعة العامة عنها...؛

- إن هذه الحملة، وبالحجم الذي اتخذته منعا وتضييقا ممنهجين على الجمعية من طرف مختلف أجهزة الدولة، قد لقيت تنديدا من طرف المنظمات والهيئات الوطنية، والائتلافات والشبكات الحقوقية، وما أكثر ما تعانيه هي نفسها من ذات المنع والتضييق؛ فيما عبرت مؤسسات رسمية عن رفضها له، مثل وزارة العدل والحريات، ووزارة حقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ وذلك لانتهاكها للدستور ولمبدأ سيادة القانون. كما كانت موضوع تقارير خاصة أصدرتها هيئات دولية أخرى، لعل أشهرها تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الصادر في شهر فبراير من سنة 2018، حول التضييق والحصار اللذين تتعرض لهما الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بما فيها الضغط على المانحين كي لا يعقدوا شراكات معها.

- وفي مسعاها للتصدي لهذا الهجوم الخطير عليها التجأت الجمعية للقضاء الإداري، الذي كانت له كلمته في الموضوع؛ حيث أصدر 33 حكما يدين تلك الممارسات لمخالفتها للقانون، ولطابعها المتسم بالشطط والتعسف؛ غير أن هذا لم يفت في عضد السلطات بل زادها إصرارا وتعنتا، فواصلت تحقيرها للقانون، برفضها تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها لفائدة الجمعية، غير عابئة بما يمليه ذلك ويوجبه عليها، ولسان حالها يقول **"أنا القانون والقانون أنا"**

- سبق للمكتب المركزي أن راسل مرات عديدة المسؤولين الحكوميين، من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ووزير التربية الوطنية ووزير الشباب والرياضة، دون أن يتلقى جوابا أو موعدا للقاء؛ بل ترفض كتابة الضبط بوزارة الداخلية ومصالحها على مستوى العمالات والاقاليم حتى تسلم مراسلات الجمعية.

- وعلى العكس مما ادعاه الرد، الذي نشرته المندوبية الوزارية، لم يسبق للمكتب المركزي أن التقى مسؤوليها السابقين، بل التقى بوزير العدل والحريات وبعدها بوزير الدولة المكلف بحقوق الانسان لمرات عدة وسلمه غير ما مرة لائحة الفروع المحرومة من حقها في وصولات الإيداع، كان آخرها في يونيو 2021؛ كما التقى، في إطار ترافعه من أجل رفع المنع والتضييق على الجمعية، الرئيس السابق والرئيسة الحالية للمجلس الوطني لحقوق الانسان، ورئيس مجلس النواب وعدد من الفرق البرلمانية وقيادات الاحزاب والنقابات؛ فيما كان موضوع التضييق والمنع محط عدة أسئلة برلمانية.

وعلى الرغم من أن المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في أي بلد من واجبها، بحكم وظيفتها في مجال الحماية والنهوض، التحري والتحقيق في كل ما يلحق هذه الحقوق من انتهاكات، وألا تنتظر حتى تتوصل بالشكايات والتظلمات لتتحرك، فإن المكتب المركزي للجمعية درءا لكل التباس أو تبرير يعيد نشر لائحة الفروع، التي لا تتوفر على وصولات الإيداع، أملا في أن تعمل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، على القيام بالدور المنوط بها في حماية الحقوق والحريات الأساسية. والحال أن عدد الفروع المحرومة من هذه الوصولات أو التي تمتنع السلطات حتى عن تسلم ملفات تجديد مكاتبها، بلغ، حتى الآن، 78 فرعا من أصل 88 فرعا محليا بالمغرب؛ وهي فروع: وجدة، الناظور، كرسيف، تاوريرت، جرادة، بوعرفة، بني تاجيت، طنجة، تطوان، الشاون، المضيق، أصيلة، العرائش، وزان، القصر الكبير، الحسيمة، إمزورن، فاس، فاس سايس، المنزل، تازة، تاهلة، تاونات، غفساي، قرية بامحمد، ميسور، أوطاط الحاج، مكناس، الحاجب، أزرو، سبع عيون، الرباط، تمارة، سلا، القنيطرة، سيدي يحيى، سيدي سليمان، سيدي قاسم، الخميسات، البيضاء، البرنوصي، المحمدية، الجديدة، بني ملال، قصبة تادلة، زاوية الشيخ، الفقيه بنصالح، سوق السبت، خريبكة، وادي زم، أبي الجعد، القصيبة، خنيفرة، مريرت، مراكش المنارة، القلعة، أسفي، بنكرير، العطاوية، أيت أوربر، إيمنتانوت، ميدلت، بوميا، تنغير، ورزازات، زاكورة، بيوكرى، أكادير، إنزكان، تيزنيت، طاطا، طانطان، كلميم، بويزكارن، إفني، أسا، العيون، السمارة؛ اضافة إلى 10 فروع جهوية.

# مستجدات الحالة الوبائية

عزيزة الرامي

يعيش العالم على وقع تفشي جائحة كورونا على المستوى العالمي حيث أصيب أكثر من 400 مليون نسمة عالميا بينما وصل عدد الوفيات ما يناهز 5.761.646 ملايين وفاة.

من جهة ثانية, أعلن المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إن "المرحلة الحادة" من جائحة كوفيد - 19 ستنتهي هذا العام إذا تم الوصول إلى هدف تطعيم 70٪ من سكان العالم.

وأضاف تيدروس أدهانوم غيبريسوس: "نتوقع نهاية

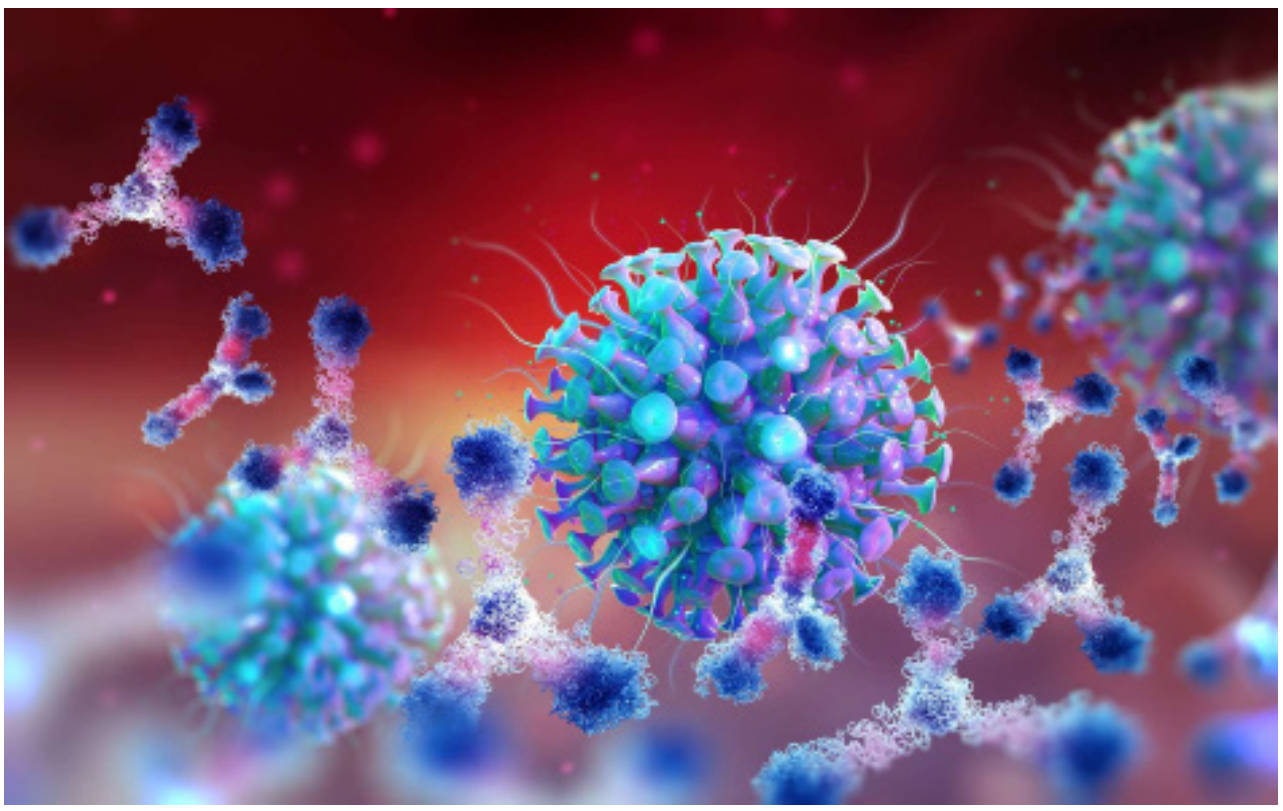

المرحلة الحادة من الوباء هذا العام ، بشرط بالطبع أن يتم تطعيم 70٪ من سكان العالم بحلول منتصف العام ، في حوالي يونيو أو يوليو". زيارة جنوب افريقيا.

متغير Omicron - BA.2: "إذا كنت مع شخص ما في غرفة مصاب بالفيروس ، فسوف يكون مصابًا بالفيروس" ، تحذر منظمة الصحة العالمية.

وقالت منظمة الصحة العالمية أن المتغير Omicron ، وخاصة BA.2 ، قد أصبح مهيمنًا على وجه الخصوص في الدنمارك والمملكة المتحدة والهند وجنوب إفريقيا وهو بالتأكيد أكثر عدوى من سلالة Omicron الأصلية (30 إلى 34٪) ولكن أيضًا أقل خطورة و مهيمن.

وأوضحت أن "BA.2" تنتقل من شخص لآخر بشكل أسرع". "إذا كنت مع شخص ما في غرفة مصاب بالفيروس ، فستصاب به أيضا. في اللحظة التي تخلع فيها قناعك للأكل والشرب ، لا تعرف أبدًا متى ، ولكن ستحصل عليه.

## تمديد حالة الطوارئ بالمغرب

أعلنت الحكومة المغربية عن حالة **"الطوارئ الصحية"** شهرا إضافيا، من 31 يناير2021 إلى غاية 28 فبراير2022,

مع الإبقاء على الإجراءات السابقة و المتمثلة في منع جميع المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية في البلاد لمنع انتشار فيروس كورونا. مع مواصلة الالتزام والحرص على اتخاذ كافة الاحتياطات الاحترازية بما يحافظ على المكتسبات المحققة، ويساهم في العودة التدريجية للحياة الطبيعية بالبلاد".

وقد قرر المغرب إعادة فتح أجوائه أمام رحلات الركّاب الدوليّة بتاريخ 7 فبراير 2022 بعد إغلاق دام أكثر من شهرين لمكافحة تفشّي المتحوّر أوميكرون، شريطة أن يخضع المسافرون لتحليل مخبري PCR لتشخيص الإصابة بفيروس كورونا قبل 48 ساعة من موعد السفر و يتم إخضاع المسافرين أيضا لتحاليل سريعة للكشف عن فيروس كورونا.

## عدد الإصابات و توزيعها حسب الجهات

أعلنت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بتاريخ 11 فيراير 2022 عن تسجيل 1148 حالة إصابة جديدة بفيروس كوفيد 19- خلال الـ24 ساعة الماضية ، ليرتفع العدد الاجمالي لحالات العدوى إلى1153562 . تم إجراء 16853 اختبارًا جديدًا ، ليرتفع العدد الإجمالي إلى 10802999 منذ بداية انتشار الوباء و ما يفسر انخفاظ عدد الحالات المسجلة في البيانات الرسمية هو قلة عدد الاختبارات المنجزة و كون أغلبها غير مجاني. أنجز كذلك 14971 تحليال أنتيجينيا سريعا بالمطارات لدى المسافرين في 24 ساعة الخيرة.

أما عدد الأشخاص المُعلن عن شفائهم ، فقد ارتفع تم تسجيل 2455 خلال 24 ساعة ليصبح العدد الإجمالي 1117573 ، و بلغ معدل الشفاء وصل إلى 96،9 ٪.

كما أعلنت الوزارة عن تسجيل 20 حالة وفاة جديدة خلال الـ24 ساعة الماضية. وبذلك يبلغ عدد الوفيات بسبب فيروس كورونا الجديد 15747 حالة ويبلغ معدل الفتك 1.4٪.

وبخصوص الحالات النشطة فقد بلغ العدد ما يناهز 20242 أما عدد الحالات الخطيرة و الحرجة فوصل العدد الإجمالي 537 بتسجيل 52 حالة خلال 24 ساعة ، منهم 172 حالة واحدة تحت التنفس الاصطناعي و 29 حالة تحت التنفس الاصطناعي الاختراقي. وأشار كذلك إلى أن نسبة إشغال أسرة الإنعاش كوفيد ارتفعت إلى 10,2٪.

بلغ عدد المستفيدين من عملية التطعيم 24700686 للجرعة الأولى ، و23134894 للجرعة الثانية و5063107 للجرعة الثالثة.

فيما يلي توزيع تفصيلي للحالات الجديدة حسب الجهات:

- جهة الدار البيضاء-سطات : 218حالة إصابة و 5 حالات وفاة.
- جهة الشرق : 191حالة إصابة و حالتي وفاة.
- جهة طنجة تطوان الحسيمة : 162 حالة إصابة و 3 حالات وفاة.
- جهة الرباط - سلا - القنيطرة: 149حالة إصابة و 1 حالة وفاة.
- جهة فاس مكناس : 148حالة إصابة و حالتي وفاة.
- جهة بني ملال خنيفرة : 69حالة إصابة و حالة وفاة واحدة.
- جهة بمراكش أسفي:67 حالة إصابة و حالتي وفاة.
- جهة سوس ماسة: 52حالة إصابة و 4 حالات وفاة.
- جهة العيون الساقية الحمراء : 29حالة إصابة .
- جهة درعة تافيلالت : 25حالة إصابة.
- جهة وادي الذهب : 21حالة إصابة.
- جهة كلميم واد نون : 17حالة إصابة.

## المغرب يستعد للتعايش مع Covid-19

يستعد المغرب للعودة إلى الحياة الطبيعية في إطار التعايش مع الفيروس. وفي هذا السياق وضعت السلطات المغربية خطة جديدة لتنزيل مسألة التعايش مع الفيروس التاجي.

في هذه الخطة الجديدة ، تفترض السلطات أن Covid-19 ، مع متغيراته المحتملة ، سيعتبر الآن مرضًا مستوطنًا ، نوعًا من "الأنفلونزا الموسمية" باختصار. وللتصرف وفقًا لذلك ، تقرر الذهاب إلى أقصى حد ممكن فيما يتعلق بمناعة القطيع.

في الوقت نفسه ، تعمل لجنة مشتركة بين الوزارات شكلها وزراء الداخلية والشؤون الخارجية والنقل والصحة والحماية الاجتماعية ، بالتنسيق مع اللجنة العلمية والتقنية ، على خارطة طريق تسمح للمغرب بالتعايش مع الفيروس.

باختصار ، يشدد اليوم على أن خارطة الطريق قيد الإعداد توفر ، في النهاية ، عودة تدريجية إلى الحياة الطبيعية. وسيتم ذلك على مدى عدة أشهر ، ابتداء من شهر مارس المقبل بشكل ملموس ، هذه الاستراتيجية لها عدة نقاط. يتمثل الأول في الرفع النهائي لحالة الطوارئ الصحية. ثم يأتي إذن السفر ، بشرط إبراز بطاقة التطعيم سارية المفعول. الخطوة الثالثة ستكون الإذن بالتجمعات الكبيرة. وستكون الخطوة التالية وقف بث النشرة الوبائية اليومية مع عدد الوفيات والحالات المصابة والقبول في وحدات العناية المركزة وغيرها من الإحصائيات المماثلة.

النقطة الأخيرة في خريطة الطريق هذه ، على المدى الطويل ، هي التعايش مع الفيروس. للقيام بذلك ، ستشجع السلطات العامة المواطنين على المشاركة في حملة التطعيم الوطنية. تحقيقا لهذه الغاية ، تلاحظ اليومية ، أنهم يعتزمون أن يكونوا حازمين. هذا يعني عقوبات أشد. يجب التأكد من أن جميع فئات المواطنين تكمل بروتوكول التطعيم ، بدءًا من الأشخاص المعرضين للخطر ، ثم الأشخاص النشطين ، وثالثًا ، بقية السكان.

# احتداد الأزمة والتراجعات بالمغرب وسياسة الهروب إلى الأمام

الطاهر الدريدي

يقف المتتبع للأوضاع العامة بالمغرب على وضعية شاذة وغريبة، تثير الكثير من الشفقة عندما يتمحص الأشكال التي تسوق بها الدولة صورة المغرب وما حققه من "إنجازات" على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي....، بحيث يتم تقديمه، بكثير من التكلف والعروض الساذجة، كنموذج فوق العادة للاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية والبشرية، والازدهار الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الانسان.

ويعتبر هذا السلوك الرسمي "المخزني" للدولة المغربية الراعية لمصالح الطبقات الرأسمالية الوكيلة، الريعية والمافيوزية، والتي تجر وراءها إرثا تقيلا من الفساد والانتهاكات، أحد الأدلة الدامغة على أزمتها وتخلفها وعدم استيعابها مطلقا للتطورات التي شهدها ويشهدها العالم على كل المستويات؛ بحيث لم يعد أحد من الحكومات والإطارات السياسية والمدنية والأفراد، عالميا ووطنيا، في حاجة إلى تلك التقارير أو التصاريح الرسمية المغربية في أي مجال من المجالات، بعدما تكشف للجميع التجذر القوي ببلادنا للبنية التقليدية للدولة العصية عن كل تحديث حقيقي، ولاقتصاد الريع والامتيازات وباقي معوقات النمو الاقتصادي، القانونية والإدارية والتقنية والعلمية وغيرها؛ وبعدما تمددت بشكل كبير رقعة البؤس الاجتماعي والفقر والعيش الفاقد لكل مقومات الإنسانية الذي تحياه فئات واسعة من الشعب المغربي، وازدادت أوضاع الطبقة العاملة وباقي الفئات الكادحة ترديا وقساوة؛ وبعدما أصبحت تجمع أغلب الإطارات الحقوقية الدولية الرسمية وغير الرسمية، إن لم نقل كلها، على ما يشهده المغرب من انتكاسة كبيرة فيما يخص الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

أمام هذا الوضع الذي يسير بالبلاد نحو المجهول بكل تأكيد، ترتفع بين الفينة والأخرى بعض الأصوات الإقتصادية العقلانية، رغم قلتها بالمغرب، لتثير الإنتباه إلى الإمكانيات الحقيقية للتنمية الواجب الاهتمام بها، وبمفاتيحها الأساسية كقطاع التعليم والبحث وكل ما يرتبط بالإدارة وبالموارد البشرية وبالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تشكل، وفقا لخصوصيات البلاد وحاجياتها، رافعة حقيقية للتنمية؛ ولتضع الأصبع، مع ما يتطلبه الأمر من جرأة خاصة داخل الأوساط الأكاديمية، على كارثة التدبير المخزني الذي لا يمكنه بأي حال تطويع قواعد الاقتصاد أو أن يخلق "التنمية التي يبشر بها" والتي يسوق في مختلف المحافل من لا شيء؛ وهو ما يذهب إليه، بشكل أو بآخر، بعض الخبراء الاقتصاديين بالبنك الدولي الذين يحرصون عند إشارتهم لخطورة الارتفاع المتواصل للمديونية الخارجية للمغرب (أكثر من 41 مليار دولار (حوالي 374 مليار درهم) أواسط سنة 2021، ما يعادل 35 من الناتج الداخلي الخام) على الإبراز الكبير لأسباب بنوية أخرى لا تقل خطورة في إعاقة التنمية، وفي مقدمتها استشراء الفساد في مختلف دواليب الدولة المغربية والإسراف في النفقات والحجم الضخم لنفقات السيادة...وغير ذلك.

وحتى لا نطلق حكما عاما غير مؤسس حول الأوضاع العامة بالبلاد، وحول ما يمكن أن تصبح عليه الأوضاع الاجتماعية للغالبية العظمى من الجماهير الشعبية على ضوء اختيارات الدولة وسياستها وبرنامج حكومتها؛ وحتى لا يتهمنا البعض بالسوداوية أو الارتكان إلى قناعات ومواقف مسبقة، إيديولوجية وسياسية، بعيدا عن معطيات الواقع الملموسة؛ فسوف ننطلق من هذه الأخيرة، أي المعطيات الملموسة وبعض الأرقام الرسمية كما هي معلنة في التصريح الحكومي وقانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان.

ولا شك أن الجميع قد لاحظ أن البرنامج الحكومي قد تمت صياغته وعرضه بشكل منسق مثير، متضمنا لمواصفات السلع التي يتم عرضها في واجهات محلات البيع، وتم تعزيزه بكثير من المعطيات التي زادت في حجمه ووزنه دون أية إضافة في الجوهر؛ وإذا ما قارنناه من حيث الشكل، والشكل فقط، فلن نجد له مثيلا على مستوى كل دول العالم، لكن ما يهمنا هو مضمونه المأزوم وتناقضاته الصارخة.

ويؤكد البرنامج الحكومي على أنه يستجيب لما سطره **"النموذج التنموي الجديد"** من أولويات، ولا بأس أن نذكر بها بالمناسبة؛ فهي :

- إحداث إصلاحات هيكلية تعزز القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص.
- تحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية لتعزيز الرأسمال البشري.
- تعميق عملية اللاتمركز لمعالجة التفاوتات الجهوية؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.

فباستثناء تنمية القطاع الخاص التي يراد بها إغناء الرأسماليين الخواص، إذا ما أردنا أن نعبر بشكل أوضح وأصدق؛ فإن باقي ما تم تسطيره من أولويات ليست سوى كلاما مدبجا دون معنى ومهام لا تجد لها أية ترجمة على أرض الواقع، بل إن ما يطرحه البرنامج الحكومي نقيض تماما لما تم تسطيره من أولويات، ذلك أن التعليم الذي يتم الادعاء بهتانا بالنهوض به قد انخفضت ميزانيته من 88 مليار درهم سنة 2020 إلى 71 مليار درهم سنة 2021 تم زادت انخفاضا إلى 62 مليار درهم سنة 2022 أي بتقليص لأكثر من ربع ميزانية سنة 2020، دون الحديث عن تسقيف سن الولوج إلى مهن التعليم في 30 سنة وما له من آثار وخيمة على مستوى ارتفاع نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات وعلى أغلب الأسر المغربية. أما قطاع الصحة التي يتطرق لها البرنامج الحكومي تحت الشعار التضليلي "من أجل صحة جيدة تصون كرامة الجميع" فلم تعرف سوى زيادة طفيفة بقيمة 1,4 مليار درهم حيث انتقلت من 22,09 مليار سنة 2021 إلى 23,5 مليار درهم، دون الحديث عن وزارة الشغل التي اختفت وتحولت إلى مجرد مديرية وهي التي من المفروض أن ترعى الحقوق القانونية للطبقة العاملة وكانت عبارة عن وزارة بدون ميزانية وبدون إمكانيات مادية؛ مقابل هذه الميزانيات التي تم تقليصها بشكل كبير مع الادعاء رغم ذلك بتوفير مقومات التنمية، انتقلت ميزانية وزارة الداخلية من 37,61 مليار سنة 2021 إلى 41,10 مليار سنة 2022.

إن هذه المعطيات إنما هي الدليل الملموس رقميا للفاتورة الكبرى التي يدفعها شعبنا نتيجة سياسة الاستدانة التي تنهجها الدولة وما ترتب عنها من مديونية ثقيلة وخطيرة لم تزدد معها سوى نسب الفقر والبطالة ولم تستفد منها بلادنا إقتصاديا أو على أي مستوى آخر؛ كما أنها مؤشرات فعلية لا تقبل الجدل عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من صحة وتعليم وشغل... وغيرها، دون الحديث عن المضاربات والغلاء المتفاحش الذي أصبح يسحق مختلف الفئات الشعبية من دون أن تجد الدولة أي حرج في الأمر، بل وتسويغها لذلك بارتفاع الأسعار في السوق الدولية؛ ناهيك عن تغول الباطرونا وتلقيها لمختلف أشكال الدعم والإعفاءات من أغلب الالتزامات تجاه الدولة وباقي الالتزامات الاجتماعية.

أما على مستوى أوضاع الحريات واحترام حقوق الانسان بالمغرب فقد انكشفت محنتها المتواصلة منذ عقود وتم فضح سياسات التضييق والتمييز والحكرة والقمع المنتهجة رسميا من طرف أجهزة الدولة والخطاب، المزدوج والتضليلي، المعتمد من طرفها للتغطية على ما تعرفه الحريات والحقوق من انتهاكات جسيمة، حيث يمكن الاستدلال هنا بمئات التغطيات الصحفية، التي لا تخلو منها الجرائد والمواقع الإلكترونية يوميا، والبيانات المختلفة وتقارير المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية والذي كان آخرها تقرير منظمة العفو الدولية/أمنيستي.

غير أن الإجهاز المتواصل على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب المغربي كما تمت الإشارة إليه أعلاه ليس سوى جزء من مسلسل الإجهاز على الحقوق والحريات التي غدت تعيشها بلادنا والحملة الديماغوجية المصاحبة لذلك تتساوق مع ما تعرفه باقي حقوق الإنسان من محنة؛ وتؤكد توجه الدولة في هذا المجال كما يعكسه بوضوح تقرير المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، الذي يجزم، دون حياء، بعدم وجود ردة أو عودة للانتهاكات الجسيمة أو المنهجة لحقوق الإنسان؛ بمعنى لننتظر الأسوأ على كل المستويات، فلن يسمع أحد من مختلف المسؤولين في الدولة سوى الكذب والديماغوجية وفوق كل ذلك السنطيحة كما يقول المغاربة.

# ذكرى 20فبراير2011،تجديد العهد والوفاء للنضال الشعبي

**بحلول 20فبراير2022تكون قد مرت احدى عشرة سنة على انطلاق حركة عشرين فبراير المجيدة.حركة نضالية من نوع جديد،ألهبت حماس الملايين من جماهير شعبنا ووحدت مجمل قواه الحية المناصرة للتغيير والمناهضة للظلم والاستبداد المخزني.**

**وبهذه المناسبة الغالية،تتوجه هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي التي انخرطت بدورها في مجريات التأسيس والمسار الذي شهدته الحركة بالتحايا العالية لكل من ساهم في بناء هذه التجربة النضالية النوعية،كما تحيي شباب الحركة وكل من نال حظه من القمع والاعتقال التعسفي.نتقدم بأحر التعازي لعائلات شهداء حركة عشرين فبراير،ونعاهدهم على الوفاء حتى تحقيق جميع مطالب جماهير شعبنا.**

**لم تكن حركة 20فبراير لما انطلقت معزولة على السياق العالمي عموما أو سياق المنطقة العربية والبلدان المغاربية تحديدا.انها امتداد لسيرورة ثورية نشأت في تونس،لوحت برياحها في مصر ورحبت بها شعوب مجموع المنطقة على أمل اسقاط أنظمة ديكتاتورية تابعة.وعلى أمل شق الطريق نحو التحرر والديمقراطية...ومن أجل فهم ما جرى وتقييم نشأة ومسار حركة 20 فبراير "كحركة سياسية واجتماعية جماهيرية شعبية تعددية موحدة ووحدوية مكافحة وسلمية ديمقراطية ومستقلة"تفتح الجريدة ملف هذا العدد حول حركة لا تزال الميادين تعج بصداها القوي،بروح نضالية تلهم الحراكات الشعبية الصاعدة وتسائل قوى التغيير حول شعار المرحلة الراهنة وسبل التغيير؟**

# ثقافة 20 فبراير، شعلة تصارع رياح القمع والحصار

رشيد برقان

تشكّل الثقافة في أي لحظة من لحظات المجتمع موجة العمق التي تدفع بالحراك في المجتمع إما نحو التصاعد والتأجج أو الخفوت والضمور. ونادرا ما تعاكس الحركات الاجتماعية المسار العام للحراك الثقافي، وحتى إذا حدث ذلك بمن السهل جدا إحداث انكسارات وشروخ وإرجاع التحولات الاجتماعية الثورية إلى تحولات ارتدادية نكوصية. من هذا المنظور سوف نحاول الاقتراب مما تبقّى من حركة 20 فبراير، ومن الجذوة التي لاتزال مشتعلة. وإذا كان من المعلوم اليوم أن حركة 20 فبراير قد انبثقت في فضاء عام تسوده ثقافة محافظة، ولعلّ في هذا أحد أسباب عدم وصولها إلى مداها. فإن المطلوب اليوم هو معرفة الأثر المتبقي من هذه الحركة والفعل الذي أحدثته خصوصا في الجسم الثقافي.

لقد جاءت حركة 20 فبراير في لحظة تاريخية بدأت الثقافة المعلية للقيم الانسانية، والمدافعة عن القيم الانسانية الأصيلة تتراجع؛ إما بدعوى ضرورة تخلّص الثقافة من التحريض، والانغماس في "الحداثة التعبيرية" ذات الأفق الجمالي الخالص؛ وإما بدعوى إشاعة ونشر ثقافة مستمدة من جذورنا ومعيدة لأصولنا. فكانت محاطة بالتوجّس المرتبط بالخوف من المغامرة الفوضوية، والهروب من الحرية المطلقة. ونحن نزعم أن هذا الإطار المذكور أعلاه سوف يحكم الاشتغال الثقافي لما بعد هذه الحركة. بدليل أن التجارب الثقافية التي كانت سائدة لم تظهر عليها أثر 20 فبراير حيث بقيت تنتج ضمن أفقها العام القديم مقارنة لما طرحته الحركة من مسائل إنسانية دقيقة وأفق قيمي جديد. وحتى الأعمال التي نلمس فيها حضور الحدث التاريخي فلا نستطيع الجزم بارتقاء التناول إلى مستوى عمق المطالب والقيم التي حركتها 20 فبراير.

ولكن الثقافة ليست حكرا على الأشكال الأدبية الرصينة والتعبيرات المنمّطة داخل قوالب أدبية موجودة قبلا. فلا يجب أن ننسى أن حركة 20 ولدت في سياق عام شهد بروز متغيّر جديد وهو المتعلّق بوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أحد أدوات التعبير عن الحرية، ومجال لإطلاق الاصوات الخاصة بعيدا عن تحكم السلطة. وقد استطاعت بالفعل خلق سلطتها الخاصة. من هنا سوف تظهر تعبيرات ثقافية جديدة، وأشكال إبداعية جديدة. مرتبطة بالحيز الذي تتيحه هذه الوسائل، ونذكر على سبيل المثال الصورة والصورة الكاريكاتورية والتعليقات والشعارات.كما يمكننا التوقف عند السخرية والنكت والكاريكاتيرالمتمحورة كلّها حول الشأن العام ومعضلاته، وفضح الاستبداد والفساد.وبدأت بعض النماذج تتألق باعتبارها نماذج تمثيلية تستطيع احتلال مساحةجماهيرية كبيرة من التعاطف داخل هذه الفضاءات من مثل "بوزبال".

كما برز تظاهرة الأغاني الجديدة الملتزمة بالقضايا الوطنية والتي تتخذ الراب شكلا تعبيريا لتنتقد مظاهر الفساد خصوصا مع "الحاقد"وانكشفت مجموعة من المجموعات الغنائية التي تتخذ التعبيرات الشعبية واللغة الساقطة الجارحة لادعاءالجماهيرية والتفاعل مع المشاكل الحيوية للمواطنين. ولكن هذه الظواهر التعبيرية لم تستطع الترسخ والاستمرار، ولم تتبلور في تظاهرات تعبيرية ممتدة في الزمن، ولم تستطع أن

> فلا يجب أن ننسى أن حركة20 ولدت في سياق عام شهد بروز متغيّر جديد وهو المتعلّق بوسائل التواصل الاجتماعي بوصفها أحد أدوات التعبير عن الحرية، ومجال لإطلاق الاصوات الخاصة بعيدا عن تحكم السلطة

أن تتجمع في مؤسسات تستطيع أن تخلق سوقا تروّج فيها بضاعتها مثلما حدث مع الحركات التعبيرية التي شهدها المغرب في الستينات وما يليها مثل ظاهرة المجموعات الغنائية، أو ظاهرة مسرح الهواة، أو ظاهرة الأندية السينمائية.

لقد كان الممكن أن تصبح حركة 20 فبراير هي الحاضنة الفعلية لهذه الموجات التعبيرية، وكان من الممكن أن تتطور في أفق إرساء قيم جديدة وثقافة ثورية نقدية تنويرية تدافع عن قيم الكرامة والحرية، وتحارب الفساد الاستبداد لولا القمع. فلايمكننا أن نمرّ على هذه الظواهر الإبداعية دون أن نقف مطوّلاعندماتعرضت لها الأصوات المعبرة عنها من قمع وحصار؛ففضلاعن المنع من الدعم،وحصر مجالات اللقاء مع الجمهور،تعرّضالعديدمن المبدعين للاعتقال والمحاكمة. وقد أتت هذه العملية ضمن موجة كبيرة عملت على الارتداد عن كلّ المكاسب التي حققتهاالحركة،وحرصت علىنشر واستشراء أفكار ومرجعية ماضوية،فهي شعبوية تهتم فقط بالبهرجة.

# في ذكرى حركة 20 فبراير كمشروع جبهة شعبية للنضال من أجل التغيير الحقيقي

سعد مرتاح

مرت 11 مرت بالتمام والكمال على أهم الاحداث السياسية (إضافة إلى أخرى طبعا) عرفها المغرب المعاصر، وهو حركة 20 فبراير التي استطاعت في وقت وجيز من بدايتها خلخلة ميزان القوى لصالح التغيير والديمقراطية وأفضلت مشاريع مخزنية كان المجتمع المغربي سيعاني منها كثيرا، ومن نظرا لرمزية هذا التاريخ يسعى هذا المقال إلى تحديد أهم مميزات وسلبيات حركة 20 فبراير، ثم إلى إبراز أهم القوى التي دعمتها.

**في أهم سمات حركة 20 فبراير:**

تميز وضع حركة 20 فبراير بالصمود والاستمرارية والتشبث بمطالبها وأهدافها المسطرة في أرضيتها التأسيسية، وذلك بالرغم من القمع والمناورات ومحاولات الاختراق والتشويه والترغيب ومحاولة التقسيم واستعدائها ضد قوى داعمة لها (النهج الديمقراطي

والعدل والإحسان، تنظيمات فدرالية اليسار) كما لم تنخدع بالتنازلات الطفيفة في الميدان الاجتماعي وباعلان النظام للمراجعة الدستورية بل رفضت المشاركة في اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور ولم تتراجع عن خطها النضالي الجماهيري السلمي ورفضت صيغة الدستور المخزني غير الديمقراطي المكرس للحكم الفرضي المطلق ودعت الى مقاطعة الاستفتاء حول مشروع هذا الدستور.

وكشفت هذه الحركة من هم المترددون، في الخارج والداخل: هكذا انكشف التواطؤ بين النظام المخزني والإمبريالية والرجعية العربية وظهرت بوضوح حقيقة المزاعم الديمقراطية للإمبريالية، فمن جهة تقدم نفسها كأكبر مدافع عن الديمقراطية وفي الواقع تؤيد اللمسات التجميلية التي وضعها النظام على وجهه الاستبدادي البشع. هكذا أيدت الدستور الجديد رغم كونه لاديمقراطيا في بلورته ومضمونه والتصديق عليه. كما اعتبرت الانتخابات والحكومة الجديدة إنجازا ديمقراطيا عظيما رغم معرفتها بالمقاطعة الشعبية العارمة للانتخابات وبالتزوير الذي طالها، بل تدخلت سفارة فرنسا في المغرب لمحاولة تأليب بعض الشباب ضد النهج الديمقراطي وتوجيههم بما يخدم مصلحة المخزن، وساهم الإعلام الخاضع للشركات الإمبريالية في التعتيم على نضال الشعب المغربي، وخاصة حركة 20 فبراير. ودعمت الرجعية العربية كل مبادرات المخزن ولعبت أدوارها الدعائية دورا مهما في الدعاية للمبادرات المخزنية.

كما كانت حركة 20 فبراير شبابية بامتياز.. إلى درجة أن البعض أطلق عليها حركة شباب 20 فبراير، حيث ربما أول حركة احتجاجية (ان استثنينا نسبيا الحركة الطلابية خلال مدها) ينخرط فيها عشرات الالاف من الشباب/ات دفعة واحدة في عدة مدن. وفي الطابع الشبابي هذا نستخلص أول درس وهو شيخوخة النظام السياسي وشيخوخة خدامه وأحزابه، وثاني درس أستخلصه أن هذه الحركة سطرت لبداية جيل جديد من الشباب/ات رغم ما تعرض لها من هجوم مادي ورمزي عنيف، والدرس الأخير وهو الأهم أن الشبيبة المغربية أصبحت اليوم مؤمنة إلى حد بعيد أنه في السياق السياسي المغربي الشارع وساحات النضال هي وحدها الكفيلة بتغيير موازين القوى لصالح الشعب.

وعموما تميزت حركة 20فبراير بالخصائص التالية :

- لم تولد من فراغ ولكن هي نتيجة وتطوير لتراكمات نضالية؛ إنها مقلة نوعية في نضال شعبنا.
- ليست سحابة صيف بل تتوفر على مقومات الاستمرار.

> لكن حركة 20 فبراير عانت في نفس الوقت من بعض النواقص متمثلة أن هذه الحركة لم تنضم إليها اهم طبقة ثورية في المجتمعات الرأسمالية أي الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بما في ذلك الفلاحين الفقراء، والطلبة فيها بشكل أقوى حيث ظل انخراطها جد ضعيف للغاية

- شكلت وعاء لتوحيد القوى المناضلة ذات المرجعيات المتباينة لكنها تسعى الى تغيير لصالح الطبقات الشعبية.

لكن حركة 20 فبراير عانت في نفس الوقت من بعض النواقص متمثلة أن هذه الحركة لم تنضم إليها اهم طبقة ثورية في المجتمعات الرأسمالية أي الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بما في ذلك الفلاحين الفقراء، والطلبة فيها بشكل أقوى حيث ظل انخراطها جد ضعيف للغاية، إضافة إلى افتقار هذه الحركة لإطار نظري- وليس مذهبي- كأساس لأرضيتها التأسيسية يحصنها ضد الانزلاقات والانحرافات عن أهدافها. حيث لم تبلور وثيقة توضح طبيعة النظام السياسي والاقتصادي- الاجتماعي السائد في بلادنا وكيفية تجاوزه وبناء نظام ديمقراطي بديل وطبيعة القوى السياسية الملتفة حول النظام والتي كانت في صفوف اليسار من قبل كما تفتقر الى برنامج متكامل للنضال الديمقراطي.

**في مكونات حركة 20 فبراير وبداية تشكل ملامح الجبهة الشعبية:**

إن حركة 20فبراير شكلت وعاء للنضال المشترك لقوى ذات مرجعيات مختلفة، بل حتى متناقضة، وقد تنبه النظام بشكل مبكر لخطر هذا التلاقي عليه. لذلك سارع إلى محاولة زرع الانقسام داخل الحركة وتأليبها ضد بعض القوى، وإذا كانت الحركة قد تعاطت بشكل سديد مع التناقضات التي تخترقها، فإن بعض قوى اليسار المناضل سقطت في فخ النظام وعملت على تأجيج الصراع ضد مكونات فاعلة في الحركة مما عرقل تطوير نضالها. أما النهج الديمقراطي فقد دافع بقوة على وحدة الحركة وتعدديتها واستقلاليتها عن النظام وعن أي مكون من مكوناتها وعن كفاحيتها وديمقراطيتها وجماهيريتها، وعموما تظل أهم القوى التي انضمت تبنت الحركة هي :

- **العدل والإحسان**
- **النهج الديمقراطي**
- **بعض فعاليات الحركة الأمازيغية**
- **فيدرالية اليسار**
- **فصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغربي اليسارية.**

ومنه فقد كشفت حركة 20 فبراير بالملموس وبسرعة من هم أصدقاء الشعب ومن هم أعداؤه وبالتالي بينت للجميع أن أي جبهة شعبية تقود النضال الديمقراطي ضد النظام المخزني فلن تخرج بالأساس عن هذه التنظيمات المناضلة، وقد استطاعت في الغالبية العظمى من الأحيان، أن تعالج التناقضات داخلها بشكل سديد وديمقراطي وأن تفضح وتلفظ من صفوفها المندسين الذين يعادون أهدافها، ورغم ذلك فقد شهدت بعض المناطق نقاشات وصراعات في بعض الأحيان حادة بين هذه المكونات.

إن أهم درس يمكن استخلاصه من الحركة هو أن وحدة قوى التغيير الحقيقي دون أي شروط أو قيود أو مزايدات هي وحدها الكفيلة بقلب موازين القوى لصالح الطبقات الشعبية، وأن أهم ما يرعب نظام المافيا المخزنية هو هذه الوحدة حيث أهم خلاصة في التاريخ السياسي المغربي الحديث هي أن وقوة النظام في تشردم وتفرق قوى المعارضة والعكس صحيح، ومنه يجب على الجميع الطامح للتغيير الشعبي الحقيقي المنشود أن يعمل كل من موقع على إضافة التناقضات التي تخترق قوى المعارضة.

# حركة 20 فبراير : تعبير للإرادة الشعبية عن ضرورة الديمقراطية الشعبية

إسلامي ع الحفيظ

**في باب تفسير الأسباب والظروف التي أدت على ظهور الحراك الاجتماعي على شكل حركة 20 فبراير :**

إذا كانت حركة 20 فبراير كحركة جماهيرية عبرت عن نفسها في الظاهر في انطلاقتها كتعبير عن تجمع سياسي عن جيل الكونكسيون (الفايسبوك وغيره) فإنها في العمق حركة جماهيرية سياسية تعبر عن ما تراكم من دروس نضالات الشعب المغربي وقواه الحية ومن هذه الدروس نذكر :

- استمرار نفس النظام القمعي ذي الطبيعة اللاديمقراطية واللاشعبية في التلاعب بالإرادة الشعبية عبر تحكم الأوليغارشية الحاكمة بقيادة الملكية في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية و الثقافية في البلاد والتهيئة لصناعة أحزاب إدارية تناسب عهد الملك الجديد

- تغول الاستبداد ، وخنق الصحافة والأفكار والآراء المعارضة أو حتى الموضوعية والاحترافية (صحافة التحقيق)

- وجود الأوليغارشية المخزنية خارج دائرة أية إمكانية للمحاسبة السياسية والاقتصادية

- تعمق مظاهر الفساد السياسي والمالي في كل مفاصل الدولة والمجتمع

- عجز القوى السياسية الإصلاحية وحتى الثورية عن إحداث التغيير المطلوب نحو الديمقراطية الشعبية وحقوق الانسان الكونية

- عجز الانتفاضات البطولية عن تحقيق مكتسبات ديمقراطية حقيقية رغم هول التضحيات

- استحضار القمع الشرس للنظام لكل الانتفاضات الشعبية بما فيها ذات الطابع الاجتماعي وإغراقها في الدم رغم مطالبها الاجتماعية المحضة أحيانا

- غياب تقاطب دولي (كما هو الشأن في ظل الحرب الباردة) أو قاعدة إرتكازية اشتراكية قوية يمكن الاتكاء عليه/ها لتقوية اليسار الاشتراكي

- ظرف دولي جديد يتجه نحو مطلب الديمقراطية وتآكل العديد من الأنظمة الديكتاتورية الوطنية أو التبعية

- وجود موجة أفقية للنضال الديمقراطي في العالم العربي والبلدان المغاربية تحت اسم **"الشعب يريد" و"إرحل"**

- غياب قوة سياسية قادرة على قيادة النضال الديمقراطي لوحدها بفعل تراجع موازين القوة لصالح النظام ، وغياب تقاطب إيديولوجي واضح كما في السابق (يمين // يسار)

- خيبة الأمل الكبرى لمن راهنوا على حكومة التناوب التوافقي لليوسفي في إخراج البلد من أزمته البنيوية منذ الاستقلال الشكلي

- عجز النضال الاجتماعي ( تنسيقيات الغلاء مثلا ....) في وقف التغول والافتراس الاقتصادي والغلاء المتنامي

- ترهل أغلب القيادات النقابية وشيخوختها وعمالتها الطبقية و عدم قدرتها على قيادة أية مبادرة نضالية حقيقية للنضال الاجتماعي لمواجهة الفوارق الطبقية

- البحث عن آلية للنضال تدمج مختلف القوى والحساسيات التي تريد النضال ضد المخزن ومن أجل مجتمع ديمقراطي على أرضية غير إيديولوجية.

- إيجاد أرضية فضفاضة/ مرنة قادرة على لف جميع من يناهض الاستبداد والفساد

- مواجهة الملكية و القصر مباشرة و تحميله مسؤولية الأوضاع بفعل السلط المخولة له دستوريا

- فضح لوبيات الفساد أسماء و رموزا.

- فضح مخطط إنشاء حزب السلطة (البام)

- بروز الشباب في طليعة الحراك الشعبي

في باب التنظيم و إشكالاته : لقد اعتمد حركة 20 فبراير آليات تنظيمية جد بسيطة و ديمقراطية مباشرة تشبه إلى حد ما تنظيمات التنسيقيات تجلت في :

- **الجموع العامة :** اعتمدت الحركة على الجموع العامة التي تتخذ قرارات الخروج بشكل ديمقراطي

- **مجالس الدعم :** اعتبرت الحركة أن القوى السياسية والنقابية والجمعوية عليها من جهة أن تدعم الحركة ومن جهة أخرى أن تترك لها ديناميتها الخاصة في الحركة خوفا من التبقرط أو من التوظيف السياسوي.

- **المجلس الوطني للدعم :** لقد شكل المجلس الوطني للدعم ما يشبه القيادة السياسية للحركة وليس القيادة الحركية.

**باب في الأخطاء القاتلة :**

لقد كتب الكثير عن أسباب فشل حركة 20 فبراير الظاهرة والبنيوية، ولا بأس من أعادة تكثيف هذه الأسباب كالتالي :

- **العدل و الإحسان و خطيئة الانسحاب :** لقد أدى انسحاب العدل و الاحسان "**المفاجئ**" والمنتظر في بعض التحليلات إلى خلخلة موازين القوة بل إلى إضعافها ، خصوصا وأن هذا الانسحاب تزامن مع عروض النظام بتغيير الدستور وبالانفتاح على إمكانية أن يسمح النظام برئاسة الإسلاميين للحكم (العدالة والتنمية).

- **اليسار السوسيال ديمقراطي** وخطيئة الرهان على التغيير الديمقراطي مع المخزن (عبر النضال المؤسساتي) وليس مع الجماهير(عبر النضال الجماهيري) وإعادة إنتاج وهم الحركة الاتحادية للتسعينات بأسلوب كاريكاتوري.

- **اليسار الماركسي و الماركسي اللينيني** وخطيئة الشتات في التصور والتنظيم : عدم القدرة على استثمار الوضع الثوري لتحقيق طفرة في الوحدة السياسية و التنظيمية للماركسيين واللينينيين الثوريين والعمل الموحد على بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين ، و وقوف البعض ضد الحركة (لا ننخرط في الحركة لأن بها قوة أصولية ظلامية !)

- **الحركة النقابية وخطيئة التفرج :** لقد كانت القيادات المركزية للحركة النقابية مكبلة بالسلم الاجتماعي من جهة ، ولم تستطع استغلال الظروف لتحسين أوضاع الطبقة العاملة والموظفين (المطالب الاجتماعية الخبزية) إذا استثنينا بعض الفتات الذي قدم في محاولة لتفكيك بعض صفوف حركة 20 فبراير التي رأت فيها وسيلة للضغط (مهمة المجتمع المدني وأدوات الدفاع الذاتي) أكثر مما رأت فيها وسيلة أداة للتغيير الديمقراطي الشعبي الجذري (المطالب الديمقراطية) ولقد شارك بعض النقابيين كأفراد أو كمجيمعات في حركة 20 فبراير) مجموعة نقابيو حركة 20 فبراير).

- الحركة الطلابية وأزمة التنظيمات الشبيبية : لم تتمكن الحركة الطلابية من الانخراط المنظم و المركزي و الموحد و الفعلي في زخم حركة 20 فبراير ، ولا استغلال هذا الظرف النضالي لتقوية ذاتها و إعادة تنظيم ذاتها في إطار تنظيم موحد (أوطم) ودلك رغم مشاركة بعض الطلبة كأفراد أو كمجيمعات في حركة 20 فبراير بما لا يعكس قوة حركة تعليمية شبيبية وازنة عدديا وطاقات كامنة للحركة.

- لم تفرز حركة 20 فبراير حركة نسائية منظمة وموحدة للمساهمة النوعية في النضال الديمقراطي الشعبي : كشفت حركة 20 فبراير عن ضعف كبير للحركة النسائية الديمقراطية والتقدمية كذلك التي لم تستطع التميز من داخل حركة 20 فبراير وخلق تقاطب وجاذبية لمطلب المساواة الذي رفعه الحقوقيون/آت إلى جانب مطالب الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية نظرا لعزلتها عنى النضال النسائي العمالي والجماهيري.

**في باب العبر والدروس لحاضر ومستقبل النضال من أجل التغيير الديمقراطي الشعبي :**

تبين حركة الشعب يريد بصفة عامة وحركة 20 فبراير ضمنها العديد من الإشكالات والدروس التاريخية والسياسية التي يجب الوقوف عندها ومنها :

- القوة السلمية للحركة الجماهيرية مما مكنها من مشروعية سياسية ضاربة في الصراع الطبقي ضد أنظمة الاستبداد ، و لهذا تعمل الأنظمة على محاولة جرها أو اتهامها أو اختراقها بأعمال عنف مدبرة لمحاولة ضرب هذه المشروعية السياسية التي تنال تعاطفا وتغطية واسعة.

- الطابع الديمقراطي للحراك في النضال من أجل الديمقراطية الشعبية الذي يتجلى أولا في كون طبيعة الحركة كحركة سياسية من أجل الديمقراطية الشعبية تفرض أن تكون هذه الحركة تستوي على أرضية سياسية وليس على أرضية إيديولوجية لكون مرحلة التغيير الديمقراطي الجدري تفرض ذلك.

- الطابع الجبهوي للحراكات الشعبية مهم في بناء قوة جماهيرية ضاربة ضد الاستبداد والفساد

- أهمية بناء حزب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين لكي يكون لها الصوت المميز والمعبر عن مصالح هذه الطبقة وحلفائها في جبهة النضال الديمقراطي الشعبي

- إذا كان الحراك الجماهيري والجبهة السياسية تتطلب المرونة والتكتيك والتمطط والسكوت أحيانا عن بعض نقاط الاختلاف/ التناقض في فترة زمنية معينة ، فهذا لا يمنع من التقدم في إيجاد أرضية أكثر وضوحا من أرضية حركة 20 فبراير تطرح نقط الاتفاق وتطرح النقاط المفتوحة للنقاش العمومي مما يزكي و يقوي مصداقية القوى التي تساهم في الحراك الشعبي ، وهذا يتطلب الاشتغال الفكري والسياسي للنخبة وللجماهير بالتوازي.

- استعادة الدور الطبيعي والطليعي للحركة النقابية والطلابية والنسائية في المساهمة في النقاش العمومي وفي النضال الجماهيري الشعبي بتشجيع التوجهات الديمقراطية والتقدمية المكافحة.

- استحضار كون الامبريالية ووكلائها من الأنظمة الرجعية ومن الحركة الصهيونية متربصة على الأبواب في كل تغيير ديمقراطي شعبي حقيقي مثل حركة الشعب يريد في 2011 في مصر واليمن وسوريا وغيرها ...والسيرورة الثانية المتمثلة في حراك لبنان وتونس والسودان...والانقلابات العسكرية الاخيرة في العديد من البلدان الأفريقية.

- فهم كون النظام السياسي بصفة عامة والنظام السياسي المغربي له من التجربة مع مختلف نضالات الشعب و قواه في القمع والمناورة والبلطجة والاختراق والترهيب والإغراء و الريع وفي تطوير أجهزته القمعية وترسانته القانونية مما يجعله قادرا على إعادة الهيكلة السياسية لامتصاص الغضب الجماهيري والالتفاف عليه وإعادة بناء الخريطة السياسية للتحكم في الإرادة الشعبية.

- اعتبار أن حراك جرادة وحراك الريف وحراك مقاطعون والحراكات التعليمية (تنسيقيات وغيرها...) والحراك ضد التطبيع والجبهات المؤسسة لحد الآن و غيرها من نضالات الشعب المغربي التي جاءت بعد حركة 20 فبراير استلهمت منها روحها وخطابها وشعاراتها مما يجعلها استمرارا موضوعيا لهذا الحراك وحضورا لروحه حتى في التظاهرات المطلبية المحضة.

**هل من أفق ؟**

- من دروس التاريخ النضالي للشعوب أن عدم إنجاز مهمة تاريخية ما لشعب من الشعوب لا يلغيها عن جدول أعمال التاريخ والعمل السياسي ، فالديمقراطية الشعبية ستبقى على جدول أعمال نضال الشعب المغربي رغم كل مظاهر ظروف الجزر الحالية.

- من الدروس كذلك أن الفكر السياسي المغربي بطيء جدا بالمقارنة مع الحركية السياسية في البلاد لهذا نجد القيادات السياسية تعتمد في الغالب التجريبية في استخلاص الدروس نظرا للفقر النظري و لضعف البعد الاستراتيجي في رؤية الأمور.

# نحن الشعب

نحن، هذا الشعب العظيم الذي قاتل المشروع الاستعماري لأكثر من 100 عام، وصد غزوات المستعمرين وأذل الغزاة وأسقط نظم وعروش الطغاة والمتآمرين، كرة تلو اخرى، من يتولى المواجهة مع المحتل وأدواته، لا نحيل هذه المهمة لأحد ولا ننتظر منقذ لا ينتمي لهذا المجموع و يذعن لإرادتـه، إرادة الصمود والقتال لأجل الحرية والمستقبل.

إن تحميل المسؤوليات لمن يحتكر مـوارد الصمود والقرار والتمثيل ومواقـع السلطة الرسمية أو الفصائلية، لا يعني تنصل الفرد أو المجموع الشعبي الفلسطيني من مهماته ودوره ومسؤوليته المباشرة في مواجهة المحتل، أو ارتباك في إدراك أن المعركة تدور حول وجوده ومستقبل أبنائه.. كل طفل يولد اليوم نحن ملزمين تجاهه بالقتال لأجل مستقبله، كمسؤوليتنا عن تدبر احتياجاته المعيشية والمالية اليومية، فإن مسؤوليتنا عن تدبر مساحة له للعيش بحرية وكرامة، وفرصة لمستقبل بدون احتلال أو حواجز أو إذلال، لغد خال من العبودية لا يكون فيه خاضع لجنود المستعمر ومستوطنيه، ولا يضطر لتقديم ذرة من التنازل لأجل حياة ذليلة.

مسلسل الخـذلان المستمر من قبل المنظومة الرسمية الفلسطينية، وحتى الخلل الكبير في ممارسات مركبات السياسة الفلسطينية بعمومها، ليست داع لتحلل من واجبنا تجاه أنفسنا، أو الكفر بحقوقنا، ولكن ليقبض الشعب على زمام سياسته وقراره وموارده، وينتزع حقه في تكريس موارده له، لصموده ومعركته ومعيشته.

نناضل وننتصر لأجل جامعات وطنية تكفل حق التعليم للجميع، وتنخرط في مواجهتنا مع المحتل، ولأجل صناعة أمننا المشترك الذي نردع به الاحتلال وندفعه نحو الهزيمة، لكي لا تغتال قوات العدو أبناء شعبنا في شوارع نابلس أو تعتقلهم في أحياء القدس، وفي المدى لأجل سيادة عربية فلسطينية عادلة وديمقراطية على كل شبر من فلسطين، ووحدة شعبية عربية تتصدى لكل مشروع غزو استعماري في المنطقة، وتحفظ حقها في خيرات بلادها وسيادتها وموضع تصنع منه العدالة لشعوب المنطقة والعالم.

تلقى مشروع ضرب الحركة الطلابية الوطنية في جامعة بيرزيت ضربة، وحقق طلبتنا المناضلين الموحدين انتصارًا لشعبهم في جامعة بيرزيت، وانتصرت جموع شعبنا للشهداء في نابلس، حين التفت حول دمهم، وحظي مشروع فرض الهزيمة والاستسلام بخسارة جديدة، فحين تصعد إرادة الشعب وتعبر عن ذاتها بأدوات نضالية يخسر المحتل ومعه من يحاول فرض الاستسلام على شعبنا.

في الخليل ألجم شعبنا بنادق الاقتتال المجتمعي ولو إلى حين، وأكد أن شرعية النضال هي رصيد اجتماعي وسياسي وازن، قادر على حفظ أمننا وصناعة تلاحمنا داخليًا، والتصدي لكل مشاريع الاقتتال والتناحر التي تصنعها سياسات المعتدين، وكما في كل مواجهة كبرى خاضها شعبنا ضد العدو في الأعوام الأخيرة، يتأكد لنا أن هذا العدو عاجز عن مواجهتنا حين ننتفض تحت عنوان فلسطين الواحدة، كشعب واحد يرفض التقسيم، وكجموع ترفض التهاون في حقها، وتذهب نحو انتزاع قرارها في الشارع وبنماذج التنظيم المكرس للكفاح والمواجهة والنضال.

من المؤكد أننا بحاجة لمزيد من التنظيم، الذي يحيل هذه الإرادة الشعبية لأجسام نضالية جامعة، تنتزع سيادتها على مصيرها وقرارها السياسي، وتستعيد مواردها، وتبني ما يحتاجه مشروع التحرر الوطني من أدوات، ولكن هذا لن يتم إلا بتوسيع مساحة النضال، واستعدادنا جميعًا للانخراط في صناعة مصيرنا وليس في دفع ثمن النضال لأجله.

نعم للأسف، إن الأكثر استعدادًا للتضحية والفداء من بيننا يأنفون الانخراط في صراع لانتزاع حقنا جميعًا في استعادة وبناء القرار الوطني واخضاع كل مؤسسة فلسطينية للإرادة الشعبية، وهذا يحتاج لعمل طويل تنخرط فيه القوى الوطنية المؤمنة بحق شعبها ونضاله، وكل فرد وحـراك وتجمع وجسم منظم، تنظيم النضال واستعادة سلطة الشعب هي طريق هزيمة الاحتلال وهو طريق لن يعجز شعبنا عن شقه والمضي فيه حتى تحقيق النصر.

**بشراكة مع مجلة الهدف الفلسطينية**

# الجبهة الديمقراطية .. والخيارات الوطنية المطلوبة

في الكثير من تجاربنا الوطنية التحررية، حقق الشعب الفلسطيني بمقاومته المسلحة وبصموده في ميادين النضال المختلفة الكثير من الانجـازات والانتصارات، غير ان هذه الانجازات سرعان ما كانت تخف مفاعيلها السياسية، نتيجة عدم القدرة على استثمارها لصالح الكل الوطني، بسبب اما الانشغال في معارك فئوية تحرف بوصلة النضال الاساسي او لأننا لم نحسن ادارة الصراع واستثمار الانجـاز، فتضيع انتصاراتنا هباء وتتقدم الخلافات والتباينات الداخلية على الصراع الاساسي مع الاحتلال..

يـحـدث هـذا الامـر امـام كـل مفصل سـيـاسـي ووطـنـي فلسطيني، فتنقسم القوى السياسية بين مؤيد ومعارض، ويقع الشعب الفلسطيني اسيرا لخيارات يختلط فيها المبدأي مع الانتهازي، والوطني مع المصالح الفئوية والشخصية، وبين هذا وذاك منظومات ومنصات اعلامية تسعى كل واحدة منها الى كسب ود الرأي العام، حتى ولو كانت مواقف مبنية على اكاذيب وافتراءات هدفها تأكيد موقف هذا الفصيل او ذاك.. وهذا ما ينطبق على الموقف من جلسة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت الى بازار يتبارى فيها كل فصيل في المزايدة على غيره باعتباره الأنقى..

المشكلة هنا ليست في الموقف بحد ذاتـه، فهذا حق لكل فصيل وعلى الجميع احترامه انطلاقا من مبدأ الصيغة التعددية التي ناضلنا من اجل تكريسها في العمل الوطني الفلسطيني وندعو الى احترامها دائما، بل في فهمنا لمنظمة التحرير والنظرة اليها وكيفية التعامل مع مؤسساتها.. فهذه المنظمة هي اطار جبهوي ائتلافي بين مجموعة مكونات فصائلية ومستقلين، وليست تحالفا سياسيا، الا في اطار برنامجها التي توافقت عليه مكوناتها، لكن يبقى لكل مكون موقفه السياسي واطاره التنظيمي وحياته السياسية الخاصة، وبالتالي هي ليست حزبا واحدا، وليس مطلوبا ان تنصهر في قالب وبموقف واحد..

كما ان عضوية الفصائل في منظمة التحرير الفلسطينية هي ليست مستمدة من رضى هذا الحاكم او ذاك، بل ان ما يجمع بين الفصائل داخل هذا الاطار الجبهوي، هو ما توافقت عليه واعتبرته الحد الادنى من برنامج القواسم المشتركة والتقاطعات، وحين يخرج احد المكونات عن هذه الصيغة، فهذا المكون هو من يجب ان يراجع سياسته ويعيد النظر ببرنامجه بما ينسجم مع منطق التوافق والشراكة وليس العكس.. وهذا ما يفسر حقيقة الصراع والوحدة حتى داخل سقف المنظمة..

لا يمكن التعاطي مع جميع دورات المجالس الوطنية والمركزية ووضعها في خانة واحـدة، فلكل دورة ظروفها واشخاصها ومكوناتها واسبابها السياسية والتنظيمية.. وبالنسبة الى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فنظرتها الى المؤسسة يحكمها اكثر من عامل: اولها ان موازين القوى داخل هذه المؤسسة هي حكما مختلة، حتى في وجود جميع فصائل المنظمة.. ثانيا مدى اقتراب مخرجات اي جلسة من برنامج الجبهة السياسي والمعلن لكل الشعب، والـذي تتصدر الوحدة الوطنية والتقاطعات المشتركة عنوانه. وبالتالي فان القرارات الصادرة عن الهيئات الوطنية الجامعة، مثل قـرارات المجلسين التي اصبحت بجهد من الجبهة الديمقراطية وغيرها من فصائل مطلبا جماهيريا وفصائليا فلسطينيا حتى من قبل الذين لم يشاركوا في صياغة هذه القرارات. وبالتالي فهذه القرارات، التي صدرت عن دورات "مجلسية" رفضت من قوى تحمل نفس الموقف اليوم، اصبحت اسلحة بيد كل الشعب وقواه الساعية الى الوصول لموقف وطني موحد ودفع مركز القرار الرسمي الفلسطيني على الالتـزام بـه. وعلى هـذه القاعدة ومن

يتبع ص 11

# تتمة مقال الجبهة الديمقراطية والخيارات الوطنية المطلوبة

اجل تطبيق تلك القرارات، تناضل الجبهة من اجل تحشيد القوى، وابرام تحالفات وطنية، حتى لو كانت موازين القوى تميل لصالح مركز القرار الرسمي في منظمة التحرير الذي سيسعى لفرض تصوراته الخاصة تجاوزاً لقرارات الإجماع الوطني مستقويا بذلك بالانقسامات والخلافات في اطار صفوف "المعارضات الفلسطينية".

ان هذا الكلام لا يعني ان مشاركة الجبهة الديمقراطية في جلسات المؤسسة الوطنية هو امر حتمي، فالتاريخ يقول بعكس ذلك. إذ خلال الفترة من توقيع اتفاق اوسلو وحتى اليوم عقد المجلس الوطني الفلسطيني ثلاث دورات، قاطعت الجبهة الدورة (21) عام 1996، كما عقد المجلس المركزي (19) جلسة منذ العام 1993 ايضا قاطعت الجبهة الدورة 29 لعام 2018.. والعبرة هنا ليست، كما يحاول البعض ان يصور بأن الجلسة الحالية ستعمق الانقسام وتزيد الهيمنة، بل ان السؤال المكمل هو: هل ان عدم المشاركة سينهي الانقسام وينهي التفرد والهيمنة؟ ولعل الهدف من التساؤل الاول هو وضع ايحاءات امام الرأي العام الفلسطيني بأن المجلسين المركزي والوطني هما المسؤولان عن الانقسام.

توصيف الواقع لا يكفي، ونقد السلطة وخياراتها من بعيد ايضا لا يكفي، وبامكاننا استحضار عشرات النماذج لنؤكد ان خيار السلطة الفلسطينية في العلاقة مع الاحتلال قد فشل. لكن لم يجب احد ما هي الوسائل التي على الشعب ومكوناته المختلفة ان يلجأ اليها من اجل دفع السلطة الى تغيير مسارها السياسي الذي لا يناقش احد في نتائجه الكارثية بدليل ان القاسم المشترك بين قرارات الهيئات الوطنية هو اعترافها بعقم هذا الخيار ودعوتها في اكثر من مناسبة الى تغييره..

هنا تبرز وظيفة ودور الحركات الثورية في اجتراح مبادرات سياسية، وضمن الاطار الوطني، لتضع النضال الفلسطيني في مساره السليم بعيدا عن الافكار الطوباوية والديماغوجية التي تغش الحالة الشعبية وتجلعها تعيش في اوهام ما تلبث ان تكتشف الحقيقة لتقع في حالات يأس واحباط تؤثر على كل مجرى النضال الفلسطيني.. وحين تكون موازين القوى الداخلية مختلة، فان النضال الوطني يجب ان يتركز على تعديل هذه الموازين لتسهيل طرح حلول اكثر واقعية.. غير ان هذه الموازين لا يجب ان تقف عائقا امام حركة التفكير الثوري السليم، والتاريخ يحفل بنماذج تؤكد هذا الاستنتاج، وفي واقعنا الفلسطيني ايضا يمكن استحضار بعض النماذج:

- في بداية السبعينات، ورغم التحسن الذي طرأ على موازين القوى العربية الاسرائيلية بعد حرب تشرين، لكن هذه الموازين بقيت مختلة لصالح العدو، غير ان هذا لم يمنع الجبهة الديمقراطية من طرح برنامجها الذي تحول فيما بعد الى برنامج منظمة التحرير وبرنامج كل الشعب بجميع فصائله، ولو فكرت الجبهة الديمقراطية بموازين القوى، لما خرج البرنامج الوطني الذي على يديه حققت حركة التحرر الوطني الفلسطيني اهم انجازاتها السياسية على الاطلاق، لكن تطبيق هذا البرنامج والزام القيادة الرسمية للمنظمة باحترامه هي مسؤولية جميع القوى وليس فقط مسؤولية الجبهة الديمقراطية. ولا يغير من هذه الحقيقة ان بعض الفصائل اليسارية التي صوتت الى جانب هذا البرنامج، تتبرأ منه اليوم في محاولة انتهازية عنوانها "نقد التاريخ وكسب الحاضر" بكل امتيازاته..

- ليس صحيحا بل ليس ثوريا الكلام ان القيادة الرسمية للسلطة ومنظمة التحرير لن تنفذ اي شي من قرارات المجالس الوطنية والمركزية، لذلك وجب مقاطعة هذه المؤسسات. وهنا ايضا لو فكر الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية بهذه الطريقة لما توافق على البرنامج الوطني المرحلي، ولما اندلعت الانتفاضة في عامي 1987 و 2000، لأن كل الظروف الاقليمية والدولية لم تكن تسمح لنا بتحقيق اختراقات ذات شأن، لكن رغم ذلك قارع شعبنا الاحتلال ونقل القضية الفلسطينية الى مكان متقدم لولا الغدر الذي تعرضت له انتفاضة الحجارة على يد اتفاق اوسلو..

- مثل هذا الكلام ينطبق ايضا على عشرات القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة منذ العام 1948 والتي لم ينفذ منها اي قرار، لكن رغم ذلك لم يخرج احد من الشعب الفلسطيني ليطالب بالانسحاب من الامم المتحدة، بل ان انضمام فلسطين الى الامم المتحدة، كمراقب اولا وكعضو ثانيا، يعد من اهم الانجازات السياسية التي حدثت خلال العقود الاربعة الماضية، بمعزل عن رأي البعض بالامم

المتحدة التي تدير قضايا العالم بازدواجية واضحة تحددها ايضا نسبة القوى داخل منظماتها المختلفة..

- ان واقع التغيير في منظمة التحرير لا يخرج عن اطار ما سبق، لجهة موازين القوى التي لا تميل لصالح القوى التغييرية، لكن هذا لا يعني للحظة الخروج من المنظمة مثلا، حتى ان مقاطعة فصائل معينة لبعض الجلسات فهو موقف آني وظرفي لم يصل الى الدعوة للانسحاب من المنظمة، بدليل انه حين اعلن عن انتخاب الجبهة الديمقراطية لبعض المواقع في اطار منظمة التحرير، اقامت بعض الفصائل مندبة اعلامية، على قاعدة ما تعتقده بأن بعض المواقع في المنظمة هي ملكية حصرية لها ومطوبة باسمها ولا يجوز لاحد الاقتراب منها.

ان قوى اليسار، وفي مقدمتها الجبهة الديمقراطية، هي اول من رفعت لواء اصلاح مؤسسات منظمة التحرير، وبرامجها السياسية والتنظيمية وعشرات الخطط الاصلاحية المقدمة لمؤسسات المنظمة تؤكد ذلك. لكن هذا لم يكن سببا لحرف بوصلة نضالها ولتتبنى شعارات ضرب منظمة التحرير ومكانتها التمثيلية، بذريعة اسباب هي موجودة منذ نشاة المنظمة، وبالتالي فهم جميعا لا يختلفون عن بعضهم بشيء حتى وان تغيرت المصطلحات والتعابير، لكن يبقى الهدف العام هو المنظمة بذريعة انها لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني..

وليس سرا كما ليس عيبا او منّة من احد، ان تسعى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين للحصول على حقوقها التنظيمية والمالية، خاصة وانها فصيل فلسطيني، وطني ووحدوي، يشهد له الجميع بنظافة كفه وبسمعته الوطنية وبسياسته الوحدوية الخالصة وبرامجه ومبادراته المولودة في اطار هيئاته الحزبية الداخلية، وهذا امر تقر به جميع الفصائل بأن الجبهة الديمقراطية هي واحدة من اكثر الفصائل انتاجا سياسيا وفكريا والاكثر قدرة على اجتراح الحلول للازمات الوطنية. اما الذين لا يمتلكون لا منطقا ولا فكرا او سياسة، فالطبيعي ان يكون الردح والانتهازية هو السمة الطاغية على مواقفهم..

وفي المقارنة البسيطة بين من يسعى للحصول على حقوق سياسية وتنظيمية تؤكدها وتقرها الانظمة الداخلية للمؤسسات الوطنية الفلسطينية والاعراف التي سارت عليها الفصائل منذ نشأة منظمة التحرير، فنحن نفخر اننا لم نذهب الى ما وراء المحيطات كي نبيع سياسات ومواقف خدمة لهذه الدولة او تلك. ولو كان صحيحا ان الاعتبارات التنظيمية هي التي املت المشاركة في جلسة المجلس المركزي لكانت الجبهة قاطعت جميع المؤسسات انطلاقا من عرض اللوحة التالية التي يبدو اننا بحاجة لاعادة تظهيرها كي يقرأ من لا يريد ان يقرأ الا بعين الهزيمة والتشكيك، وكي يسمع من صمت آذانه عن السمع:

ان الجبهة الديمقراطية كانت تسلمت في دورات سابقة "دائرة شؤون المغتربين" في اطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لكن هذه الدائرة حولت الى وزارة الخارجية في اطار الضغط على الجبهة لتغيير مواقفها السياسية والتي ترافقت مع قطع مستحقاتها المالية، وهي اليوم وحدها بلا دائرة داخل اللجنة على عكس (14) عضوا يقفون على راس دوائر. كما ان الجبهة الديمقراطية هي الوحيدة بين جميع الفصائل التي لا تقود لجان داخل المجلس الوطني الفلسطيني، لكن رغم ذلك لم نقاطع جلسات سابقة للمجلسين الوطني او المركزي لهذا السبب وحده، لكن يبدو ان هذه الحقيقية ما تزال غير مرأية من اولئك الذي يتهمون الجبهة بأن مشاركتها في جلسة المجلس المركزي كانت مقابل حصولها على امتيازات سياسية ومالية..

نحن بحاجة لقراءة جديدة لواقعنا الفلسطيني تنطلق من تقييم الجميع لسياساته وتكتيكاته وتحالفاته، من القيادة الرسمية لمنظمة التحرير والسلطة الى جميع الفصائل داخل وخارج منظمة التحرير، وليس سرا القول بفشل "المعارضات الفلسطينية" في اجبار القيادة الرسمية لمنظمة التحرير على تغيير مسارها الاوسلوي ودفعها للالتزام بقرارات الاجماع الوطني المعبر عنها في حدها الادنى بقرارات المجلسين الوطني والمركزي وبمخرجات لقاء الامناء العامين، وفشلت هذه المعارضات ايضا في تقديم سياسة توحيدية تقدم بديلا سياسيا يمكن للقوى الفصائلية والشعبية ان تتوحد حوله..

وفي التوصيف العام، يبدو ان الجميع متفقا على ان الحركة الوطنية الفلسطينية بجميع مكوناتها تعيش ازمة فعلية: ازمة برامج سياسية، ازمة علاقات داخلية وتحالفات وطنية، ازمة في العلاقة مع الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، ازمة في كيفية مواجهة المشروع الامريكي الاسرائيلي وازمة على مستوى كل مكون.. فمن هو في السلطة غير قادر او لا يرغب بالانفتاح على من هو خارج السلطة، ومن يعيش خارج المؤسسات يعيش اسير شعارات قد تكون صحيحة في بعض الاوقات، لكنها تحتاج لأن تنزل على أرض الحقيقة لتتعاطى مع الواقع كما هو، وليس كما يرسم في الخيال الجميل..

ان مواجهة سياسة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية يبقى امرا نضاليا مفتوحا، وان الجبهة الديمقراطية، التي اصدرت مؤخرا مبادرة سياسية كانت وباعتراف العديد من الفصائل انها من انضج المبادرات السياسية التي قدمت فلسطينيا، ستبقى منفتحة على نقاش جميع الخيارات النضالية التي يمكها ان تضع حدا لخيار اسلو البائس، وعلى ارضية رؤية جدية تجمع ولا تفرق، توحد ولا تقسم، وتحمل هموم الحالة الجماهيرية داخل وخارج فلسطين ضمن استراتيجية وطنية نناضل من اجلها منذ عقود، بعيدا عن سياسات الاستخدام الانتهازي والانحياز الاعمى لهذا المحور الاقليمي او ذاك.. رؤية ينخرط في اطارها كل مكونات حركة التحرر الوطني، وعلى قاعدة الاعتراف قولا وممارسة بأن التناقض الرئيسي هو ضد الاحتلال والاستيطان، اما التباينات الداخلية فحسمها يجب ان يكون باللجوء الى الشعب عبر انتخابات شاملة لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير.. واي صراع على السلطة من خلفية الوهم اننا تجاوزنا مرحلة التحرر الوطني فلن يقود سوى الى الهيمنة والى فساد الأجهزة والمؤسسات، وايضا إلى الانقسامات التي لا زالت تتوالى فصولاً سياسية ودامية.

# الموقف من المرأة ومن مستقبل العائلة

الحبيب التيتي

**يعتقد البعض انهم بتناولهم لحقوق المرأة يكفي الكثير من الجرأة وتكسير الطابوهات وينسى هؤلاء أو أنهم لا يرون بأنهم سقطوا في فخ رد الفعل الميكانيكي عن أمراض وشرور المجتمع الرأسمالي والطبقي عامة وبأنهم لا يلتزمون بالمنهج المادي التاريخي في أحد أهم وأعقد الموضوعات. إن هؤلاء يتسببون بنظرتهم تلك والتي يدعون بأنها تمت بصلة إلى الاشتراكية العلمية في الكثير من المغالطات وإثارة الالتباس ويصبون الماء في طاحونة الفكر الرجعي ويقدمون له الخدمة الكبيرة لعزل الفكر الاشتراكي العلمي لما ينسبهم له ويعتبرهم شهود من أهلها.**

**وحتى نمكن من يريد الاطلاع على الموقف الاشتراكي العلمي الموقف الماركسي من قضية المرأة ننشر هنا هذا الجزء الهام من كتاب اوغيست بيبل وهو أحد القادة العمال رفيق ماركس وانجلس. كانت له حظوة عند المعلمين لأنه أحد تلامذتهم العمال واستطاع أن يتملك النظرية والمنهج الماركسي.**

**في أحد كتبه وهو "مجتمع المستقبل" تناول في الجزء الثامن موضوع المرأة كما ستكون وضعيتها في المجتمع الاشتراكي. دراسة هذا الفصل تسمح لمن يريد أن يطلع على موقف الماركسية من قضية المرأة من المصادر. أقترح على الرفيقات والرفاق والأصدقاء الاطلاع بعناية على هذا النص الرصين وبتمعن لأنه سيمدنا بفكرة دقيقة عن نظرة الشيوعيين لموضوع وقضية المرأة.**

**يقول أوجست بيبل في الفصل الثامن من كتابه "المرأة في المستقبل" ما يلي:**

سيكون هذا فصلا قصيرا للغاية. فهو لا يحتوي إلا على الاستنتاجات التي تنشأ عن ما قيل، وهي استنتاجات يستطيع القارئ أن يصل إليها بنفسه.

إن امرأة المستقبل مستقلة اجتماعيا واقتصاديا، فهي لا تعود خاضعة حتى لأثر من السيطرة أو الاستغلال، فهي حرة وعلى قدم المساواة مع الرجل، وهي سيدة مصيرها. تعليمها هو التعليم نفسه الذي يتمتع به الرجل، باستثناء بعض تعديلات تتطلبها الاختلافات بين الجنسين والوظائف الجنسية. ولأنها تعيش في ظروف طبيعية، فإنها قادرة على تطوير وتدريب قواها وملكاتها البدنية والذهنية بما يتفق مع احتياجاتها. وهي تختار مهنتها في مجال يتفق مع رغباتها وميولها ومواهبها، وتتمتع بشروط للعمل مطابقة لشروط عمل الرجال. وحتى إذا هي كانت تشغل بحرفة ما لعدة ساعات فإن لها أن تمضي جزءا آخر من يومها في العمل كمعلمة، أو موجهة أو ممرضة، وأن تكرس الجزء الثالث من يومها لفن من الفنون، أو لدراسة بعض فروع العلم، وأن تبقى جانبا جزءا آخر من اليوم لعمل إداري. إنها تشارك في الدراسات والعمل، وستتمتع بالتنوع والترفيه مع غيرها من النساء أو مع الرجال على النحو الذي تهواه ووفقا لما تسمح الظروف.

والمرأة في اختيارها لموضوع حبها- شأنها شأن الرجل- حرة ولا تتعرض لأي تعويق. فهي تطارح الغرام أو يطارحها غيرها الغرام، وتدخل في اتحاد لا تحكمه أية اعتبارات إلا ميولها الخاصة. فهذه الرابطة اتفاق خاص، يتم التوصل إليه دون توسط من جانب أحد الموظفين- تماما كما كان الزواج اتفاقا خاصا حتى زمن طويل من العصور الوسطى. والاشتراكية لا تخلق شيئا جديدا هنا، إنما هي تستعيد في مرحلة أعلى من المدنية وتحت أشكال اجتماعية جديدة ما كان سائدا بصورة شاملة قبل أن تبدأ الملكية الخاصة تسود المجتمع.

فسوف يسعى الفرد إلى احتياجاته الخاصة، تحت المبدأ القائل بأن إشباع غرائزه لا يلحق أي أذى أو ضرر بالآخرين. فإشباع الغريزة الجنسية مسألة شخصية تماما شأنها شأن إشباع أية غريزة طبيعية أخرى. فلا أحد يحاسب عليها أمام الآخرين، ولا يملك قاض غير مفوض حق التدخل فيها. إن ما سآكله، وكيف سأشرب وأنام وألبس، هي من شؤوني الخاصة، وكذلك الحال بالنسبة لمضاجعتي لشخص من الجنس الآخر. فالذكاء والثقافة والاستقلال التام للفرد وكل الصفات التي ستنشأ بصورة طبيعية نتيجة للتعليم والظروف التي تسود مجتمع المستقبل- ستحمي كل فرد من ارتكاب أفعال تكون ضارة به. إذ سيمتلك رجال ونساء مجتمع المستقبل درجة أعلى بكثير من الانضباط الذاتي والمعرفة الذاتية من أولئك الذين يعيشون اليوم. وستضمن الحقيقة البسيطة- حقيقة أن كل الاحتشام المتطرف إلى حد الغباء والتكلف المثير للسخرية فيما يتعلق بمناقشة المسائل الجنسية سوف تختفي ستضمن أن الجماع بين الجنسين سيكون أكثر طبيعة مما هو اليوم. فإذا تبين لشخصين دخلا معا في اتحاد أنهما غير متوافقين، أو خاب أملهما الواحد في الآخر، فإن الأخلاق تتطلب أن يتم حل هذه الرابطة غير الطبيعية، وغير الأخلاقية بالتالي. وحيث أن الظروف التي سادت حتى الآن تدين عددا كبيرا من النساء إما لعزوبتهن أو لبيعهن أجسادهن ستكون قد اختفت، فإن الرجال لن يعودوا قادرين على الاحتفاظ بأي تفوق. ومن ناحية أخرى فإن الظروف الاجتماعية المتحولة سوف تزيل كثيرا من عوامل الكبت والمنغصات التي تؤثر على الحياة الزوجية اليوم، والتي تمنعها غالبا من التفتح، أو حتى تجعلها مستحيلة.

إن هناك وعيا متزايدا بين أوساط واسعة بعوامل الكبت والتناقضات والجوانب غير الطبيعية لوضع المرأة في اليوم الحاضر، ويجد هذا الوعي تعبيرا واضحا عنه في الأدب الاجتماعي، وكذلك في الرواية، ولكن ذلك غالبا ما يكون بصورة مشوهة. فكون الشكل الحالي من الزواج أقل مواءمة للغرض منه، أمر لا يمكن لشخص مفكر أن ينكره، ومن ثم فلا غرابة أن هناك أناسا يعتبرون حرية الاختيار في الحب وفي حل الروابط القائمة فعلا أمرا طبيعيا، على حين أنهم لا يبدون ميلا إلى الخروج بالنتائج الضرورية في هذا الصدد، وهي أنه ينبغي تغيير النظام الاجتماعي الراهن. إنهم يعتقدون أن حرية الجماع الجنسي شيء لا ينبغي أن يتمتع به إلا الطبقات المميزة. وعلى سبيل فإن ماتيلدا رايخهارث-شترومبرغ- ردا على حملة الكاتبة فاني ليفالد [58] لتحرير النساء- كتبت تقول:

"إذا كنت تطلبين المساواة الكاملة للنساء في الحياة الاجتماعية والسياسية، فإنه ينبغي بالضرورة أيضا أن نبرر لجورج ساند حملتها من أجل التحرر التي ترمي لا إلى شيء أعلى مما يتمتع به الرجل منذ زمن طويل بلا منازع. حقا أن لا يمكن إيجاد أسس معقولة لنبين السبب في أن عقل المرأة فقط، وليس قلبها أيضا، ينبغي أن يشارك في هذه المساواة وأن يكون حرا في الأخذ والعطاء بحرية مثل الرجل. وعلى النقيض فإنه لو أن المرأة كانت تملك بالطبيعة حق وبالتالي واجب- استخدام عقلها إلى أقصى درجة في منافسة مع العمالقة المفكرين من الجنس الآخر، فإنها لا بد أن تملك أيضا الحق نفسه الذي يملكونه، في الحفاظ على توازنها بزيادة سرعة دورتها الدموية بالطريقة التي تبدو ملائمة لها. ألسنا جميعا نقرأ – دون أي شعور طفيف بالغضب الأخلاقي – كيف كان غوته- إذا اخترنا أعظم الجميع كمثال- يبدد مرارا وتكرارا حرارة قلبه ودفق روحه العظيم على امرأة أخرى. إن شخصا متنورا لا يجد في هذا إلا أمرا طبيعيا، بفضل عظمة روحه الذي لا يبلغ حالة التشبع، بينما الأخلاقي الضيق الأفق هو وحده الذي يرى في هذا الأسلوب في الحياة عيبا. فلماذا إذن نهزأ بـ"الأرواح العظيمة" بين النساء!.. فلنفترض فقط أن الجنس الأنثوي كله يتكون فحسب من أرواح عظيمة كتلك التي صوّرتها جورج صاند، وأن كل امرأة هي لوكريزيا فلورياني 59، التي كل أطفالها أطفال حب، والتي ربت جميع أطفالها بحب وتكريس الأمومة الصادق، وكذلك بإيثار وحس سليم- كيف يصبح العالم عندئذ؟ لا يمكن أن يكون هناك شك أنه يمكن أن يستمر في الوجود وأن يتقدم، كما يفعل اليوم، وقد يصيب نجاحا على نحو غير عادي في سيرورته".

ولكن لماذا يكون هذا امتيازا خاصا لـ**"أرواح عظيمة"** وليس كذلك أيضا لمن ليسوا «أرواحا عظيمة»؟ إذا كان غوته وجورج صاند إذا انتقينا هذين الاثنين من بين كثيرين سلكوا ويسلكون مثلهما- قد استطاعا أن يعيشا وفقا لما يمليه قلبيهما- وفيما يتعلق بغراميات غوته فإن مكتبات بأكملها قد نشرت تمتلئ بمعجبيه من الذكور والإناث بوجد ممزّق فلماذا ندين في الآخرين ما يصبح موضوع إعجاب أخاذ عندما يمارسه غوته أو جورج صاند ؟

من المسلم به أن حرية اختيار موضوع الحب مستحيلة في المجتمع البرجوازي وهذا ما برهنت عليه مناقشاتنا السابقة كلها- ولكن صنع الجماعة كلها في ظروف اجتماعية مماثلة لتلك التي كانت تتمتع بها النخبة الاجتماعية والفكرية، عندئذ تحقق الجماعة كلها حريات مماثلة. تصف جورج صاند في روايتها "جاك" زوجا يحكم على العلاقات الحميمة بين زوجته وآخر بهذه الكلمات: «ليس من كائن بشري يستطيع أن يأتمر على الحب، ولا أحد يكون مذنبا إذا هو أحس به أو كف عن الإحساس به. إنما الذي يحط من شأن المرأة هو الكذب، والزنا ليس هو الساعة التي تمنحها لحبيبها، وإنما الليلة التالية لهذا التي تمضيها مع زوجها». وطبقا لهذه النظرة يشعر جاك بأنه مضطر لأن يفسح مكانه لمنافسه، وهو إذ يفعل هذا يفلسف الأمر على النحو التالي: "لو أن بوريل كان في مكاني لضرب زوجته بالتأكيد، ثم أخذها دون حياء- بين ذراعيه محقرة بكلماته وقبلاته. وهناك رجال يتبعون العادة الشرقية بقتل الزوجة الخائنة، لأنهم يعتبرونها ملكيتهم القانونية. وغيرهم يقاتلون منافسهم، يقتلونه أو يبعدونه، ثم يطالبون المرأة التي يزعمون أنهم يحبونها، بالقبلات والمداعبات، وعندئذ فإن المرأة إما أن تنكمش مذعورة أو تستسلم يائسة. هذا هو التقليد الممارس في الحب الزوجي، ويبدو لي أن حب الخنازير أقل وضاعة وأقل فظاظة من حب هؤلاء الناس"

هذه العبارات فيكتب قائلا: "هذه الحقائق، التي تعتبر مبدئية بالنسبة للعالم المتمدن اليوم، كانت تعبر أثيمة منذ خمسين عاما". ولكن "عالم الثروة والثقافة" لا يجرؤ حتى في يومنا هذا على أن يعترف صراحة بمبادئ جورج صاند، على الرغم من أنه يعيش على أساسها. فإنها تؤثر في الاستقامة في الزواج، كما في الأخلاق والدين.

إن ما كان يفعله غوته وجورج صاند يفعله اليوم آلاف آخرون لا سبيل إلى مقارنتهم بغوته أو بصاند، دون أن يفقدوا أقل قدر من احترام المجتمع، كل ما يحتاجونه هو مركز محترم، والباقي مكفول. هذا بغض النظر عن أن الحريات التي كان يتمتع بها غوته وجورج صاند حريات غير أخلاقية إذا حكم عليها من وجهة نظر برجوازية، لأنها تتناقض مع القوانين الأخلاقية التي يفرضها المجتمع، ولأنها لا تتواءم مع طبيعة ظروفنا الاجتماعية. فالزيجات المرتبة هي الإجراء الأخلاقي المتبع في المجتمع البرجوازي، هي الاتحاد «الأخلاقي» الوحيد للجنسين. والزواج البرجوازي وقد برهنا على هذا بما لا يدع مجالا لتناقض- هو نتيجة علاقات الملكية البرجوازية. إذ يتم الدخول في هذا الزواج الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الخاصة وبحق الخلف- بغرض إنجاب أبناء «شرعيين» ليكونوا ورثة. وتحت ضغط الظروف الاجتماعية يتم فرضه أيضا على أولئك الذين لا يملكون شيئا يورّثونه [61]. ويصبح الزواج قانونا اجتماعيا، تعاقب الدولة على انتهاكه بالحكم على الرجال والنساء الذين يمارسون الزنا والذين ينفصلون بفترات من السجن.

# أفريقيا: هزات الشعوب واستعصاء التحرر

محمد موساوي

عرفت دول افريقيا خلال العشرية الأخيرة عدة هزات شعبية لا زال بعضها يتنامى وبعضها الآخر يستجد. وقد فرضت هذه الهزات في عدة حالات تغيرات في هرم السلطة وحتى تعديلات في أنظمة الحكم، غير أن إرساء الديمقراطية الشعبية لم يتم، كما استعصى طريق التحرر الوطني. للإلمام ببعض مداخل الفهم، لا بد من الوقوف عند أبرز الحالات التي تشهدها القارة في الوقت الراهن، بعد التذكير بأهميتها من حيث الجغرافية السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

لقد برزت القارة الإفريقية منذ الستينيات كمنطقة استتب بها نظام الاستعمار الجديد الذي يحرص على الاستمرار في نهب خيراتها اقتصاديا وربط أنظمتها السياسية بالمعسكر الغربي، مع دعم الكتل الحاكمة الجديدة ماليا وسياسيا. وعدا بعض الاستثناءات لم يخل ذلك من الكثير من الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية للمعارضين. مما قوى دور العسكر رغم ما كان يبدو من التوجه نحو أنظمة مدنية ديمقراطية شكليا. وبذلك أصبحت القارة منطقة شبه محمية حصريا على الدول الرأسمالية الغربية ، ولا مكان لأي مستفيد آخر دخيل. إلا أن هذه المعادلة لم تعد قائمة بالكامل، حيث بدأت تتآكل بفعل التمدد الاقتصادي الصيني منذ ثمانيات القرن الماضي والذي عرف طفرة عالية مع اتساع التبادل التجاري العلمي واستفادة الصين منه بشكل كبير لتدشن فيما بعد(منذ2012)مبادرة الطريق والعزام باسطة بذلك شبكة تواجدها الاقتصادي عبر العالم بما فيه إفريقيا.

هكذا شعرت الدول الراعية لمنظومة تبعية الاستعمار الجديد بالأخطار التي تهددها فلجأت الى التعذر بتنامي واتساع مساحات نفوذ مجموعات السلفية الجهادية والقاعدة لتبرير تعزيز تواجدها العسكري بوجه مكشوف منتهكة في العديد من الحالات القليل المتبقي لسيادة الدول التي تزعم حمايتها. و قد عرف انتشار القواعد العسكرية الفرنسية بالخصوص تطورا ملحوظا الى جانب انشاء قوة خاصة أمريكية للتدخل في إفريقيا (القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا- أفريكوم) يوجد مقرها بألمانيا ولها شراكات وتمثيليات تخص العديد من دول إفريقيا، بما فيها المغرب كما للاتحاد الأوروبي ولأمريكا عدة مبعوثين خاصين لتتبع الأوضاع في مناطق التوتر والتدخل في الصراعات ان إذا اقتضى الحال.

في تونس نشاهد منذ الصيف الماضي انقلابا زاحفا، يزعمإنقاذ البلاد، من طرف الرئيس على المؤسسات القائمة بدعم من دول أجنبية (غربية وخليجية) هي في الواقع أطراف في الصراع المحلي، معتمدا في ذلك أسلوبا مبنيا على القرارات الرئاسية، يتقدم خطوة بعد أخرى في تنفيذها باستخدام قوى الجيش و الشرطة. في حين عجزت القوى الديمقراطية والتقدمية حتى الان، نظرا لتشتتها وغياب البعد الاجتماعي التحرري، في الإيقاف السلمي لهذا السير الحثيث نحو نظام رئاسي شمولي يكون فيه رئيس الدولة "الحاكم بأمره" ولفائدة وكلاء الرأسمالية العالمية المتحكمون في اقتصاد البلد. إنالرئيس، ورغم تملقه لأحاسيس الشعب الغاضب، لا يتردد في الخنوع لإملاءات صندوق النقد العالميو التوددلأمريكا بل واستقبال قائد أفريكوم بكل حفاوة

أواخر 2020 والمشاركة في المناورات العسكرية التي أقيمت في تونس في يونيو 2021. وبهذا يتلازم استعصاء التحرر الوطني بتعثر المسار الديمقراطي.

يوجد السودانفي منطقة تعج بالزوابع السياسية التي لم ينج البلد منها لعشرات السنين ، كما يتموقع البلد في . لقد خرج منهكا منحروب الجنوب و دارفور و أقاليم أخرى، حدثت هزات شعبية كان أقواها تلك التي أتت على الإطاحة بالرئيس البشير وإقامة سلطة عسكرية-مدنية

انتقالية في أفق تنظيم انتخابات حرة. تم تنصيب رئيس للحكومة بإيعاز من الأوساط الرأسمالية العالمية وبرضى الدول الغربية ليدير الانتقال الى اقتصاد ليبرالي مندمج تماما في المنظومة الرأسمالية مع بعض الاصلاحات السياسية الضرورية لتأمين الطريق منها على الخصوص انشاء هيأة باسم" لجنة تفكيك/إزالة التمكين" التي كانت مهمتهاتصفية تركة البشير التنظيمية الاقتصادية والإدارية. غير أن تضارب المواقف وسط"قوى الحرية والتغيير" و"تجمع المهنيين" لم يمكن من الحسم في عدة قضايا مما دفع بالمنظمات الشعبية بتنظيم انتفاضة جديدة لإسقاط المجلس السيادي و كذلك حكومة عبد الله حمدوك، هكذا أتى انقلاب الجناح العسكري مدعيا انقاذ البلاد ووضع حد لعبث السياسيين. وبهذه الخطوة سقطت محاولة التفاهم بين البرجوازية العسكرية والبرجوازية المدنية ، في وقت استقوى كل طرف بداعميه الأجانب الغربيين والخليجيين وكذا الكيان الصهيوني الذي يطمح لتعزيز انضمامه لقيادة المنطقة العسكرية الامريكية الوسطىبالظفر بصفة ملاحظ في الاتحاد الافريقي. ورغم الفتك المتواصل بالمواطنين واعتقال العديد ممن كانوا سندا للانقلاب بمن فيهم أعضاء "لجنة تفكيك التمكين" فإن المسيرة متواصلة لكي يفرض الشعب السوداني بنضالاته الموحدة طريق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وإن كانت التدخلات الأجنبية جد حاضرة كما في حالات أخرى من العالم.

في إفريقيا ، وسطها وغربها على الخصوص من المستعمرات السابقة لفرنسا التي كانت حبيسة شبكة من العلاقات الشخصية في ما يسمى "فرنسا- إفريقيا/ فراسأفريك" بين فرنسا والنخب المحلية على أساس تبادل المصالح دون المساس بتبعية البلدان المعنية كليا لفرنسا وفي جميع الميادين بما فيها استحداث نقد متفرع عن الفرنك الفرنسي سابقا وباليورو مجددا لضمان التحكم الكامل في اقتصاديات هذه البلدان. لقد تضاعف هذا التحكم مع تنامي التهديدات الناتجة عن الحركات الجهادية ونسب النمو وانتفاء موارد مالية تمكن الحكومات المحلية من الاستجابة لحاجيات المواطنين .مما أدى الى تعاظم الغضب الشعبي و الاستياء العام من خنوع النخب السياسية المحليةبما فيها الحاكمة في "منظمة التعاون لدول غرب إفريقي " ا(التي ترشح المغرب لعضويتها) للإذلال والإهانة من طرف الساسة ورجال الأعمال الفرنسيين. و نتج عن هذه الأوضاع مجتمعة تنامي وعي شعبي وطني لدى الفئات الشبابية و المواطنين التقدميين فتحت طريق عدة انقلابات عسكرية (غينيا، بوركينا فاصو، مالي ..الخ) لتفادي ما قد يستتبع هذا من هزات جماهيرية يصعب التحكم فيها. وذهب بعض الانقلابين حد المطالبة برحيل فرنسا كما حدث فيدولة ماليالتي يحذو حكامه الجددبعض الطموح لتعديل شروط التبعية لصالحها ما أمكن.. غير أن هذا المسار لم ينج من مخاطر حيث تعرض لعقوبات اقتصادية وملاحقات جنائية من طرف الاتحاد الأوروبي ودول غرب إفريقيا، مما يجعل الأطراف الأجنبية حاضرة بكل ما أوتيت من جبروت لحماية مصالحها حتى تجبر على الرحيل. وهنا أيضا، يطرح استعصاء التحرر ومطلب الديمقراطية السؤال- التحدي.

وفي جميع الأحوال، فإن الرهانات الاستراتيجية المتعارضة لقوى العالم المؤثرة في مجريات الأمور، و تنامي الوعي بجدوى الكفاح التحرري، تخلق سياقا يمنح فرصا حقيقية للشعوب للنضال من أجل استرجاع حق تقرير مصيرها.

# سيد القمني سيرة قامة مفكر تنويري

عبداللطيف صردي

السيدالقمني سيرة قامة مفكر تنويري رحل اخيرا المفكر الكبير في التراث.السيد القمني

عرف الراحل بجرأته ودفاعه المستميت عن رأيه. وتكمن قوته الضاربة في جداله زعماء التيارت السالفة الدكر عبر قنوات فضائية مما اكسبه شهرة لدى جمهور عريض من المتتبعين.وذلك راجع لقوة حجاجه وجداله خصومه بالحجة والبيان والعقل وباسلوب يستوعبه حتى المتلقي والمواطن العادي.وبدلك يكون قد سحب البساط من تحت هؤلاء الذين أبدوا وجهة نظرهم لقرون من الدهر

وقد ترك تراكمات فكرية سواء على مستوى اصداراته القيمة ومناظراته ودفاعه المستميت عن الفكر العلماني والتنويري واعادة قراءة نقدية للتراث .مما الب عليه تيارا ت الإسلام السياسي والتيارات الجهادية ومؤسسة الأزهر.وقد

وقد خلف سيد القمني كتبا قيمة .

أهل الدين والديموقراطية

الجماعات الإسلامية

رؤية من الداخل

الاسلاميات

قصة الخلق

صحوتنا لاباركَ الله فيها

الاسطورة والتراث

النبي ابراهيم والتاريخ المجهول

النسخ في الوحي

الحجاب وقمة ال17

فما احوج العقل العربي والاسلامي اليوم لمثل هذه المنارة الشامخة .انها بالفعل ثورة وخلخلة للفكر الوثوقي النكوصي الذي تستفيد منه قوى الاستبداد.

# محكيات الطاكسي في زمن كورونا 9....

يوسف الطالبي

لو كان يحيا حياة سوية، لكان لا يزال في سريره حتى هذه الساعة، في أيام الآحاد، لا تبدأ المدينة في طرد النوم عنها إلا قبيل الظهر، يستغل من أنعم عليهم ذكاؤهم بوضعيات مستقرة تُجنبهم تقلبات الأحوال عطلة الأحد في قضاء الصباح مع أسرهم، يخرجون ببدلات رياضية مشيا أو على الدراجات الهوائية أو يذهبون إلى الصالات الرياضية أو يقصدون سوقا ما للتزود بما ينقص بالبيت، وبعد الزوال يتناولون وجبة الغذاء في بعض المتجعات العائلية الآخذة في الانتشار في ضواحي المدينة، وحدهم البؤساء من ينشطون الشوارع، حراسا للسيارات أو طاكسيات أو أصحاب عربات كارو أو عمال النظافة أو موزعي السلع على المحال التجارية أو باعة جائلون أو سائقي حافلات حضرية، وآخرين ممن لا يتيح عملهم الاسترخاء صبيحة الأحد، أما هو فقد بات يكره المفاجئ واللامتوقع، حتى عندما يرن هاتفه يهزه فزع قبل أن يرد، تلقى من الهزائم ما يكفي، لم يعد يطمع في شيء، يتمنى فقط ألا تخذله صحته وأن يظل قادرا على تأمين خبز أطفاله حتى صفارة النهاية،

كلما تقدم به العمر تغيرت نظرته للحياة من خلفه ومن أمامه، ليس ما آل إليه سببه الآخرون فحسب، كان وهو شاب يرى أنه ضحية، والآن بدأ يدرك أن له هو أيضا يدا فيما يعانيه اليوم، بدأت تنتصب أخطاؤه الجسيمة التي ارتكبها جلية أمام عينيه، واحدة من مهمات الإنسان أن يجد مخرجا من المطبات التي يواجهها، الحياة ليست زربية مزركشة ما علينا إلا أن نمشي عليها، لو كان الأمر كذلك لكان الإنسان بدون دور على هذه الأرض، ولا كان أي جدوى من وجوده.

يشعر أن نمو سنه ونضجه لم يسيرا متناسبين، فقد ظل طفلا حتى بعد العشرين من عمره، تعاطى مع منعطفات الحياة بقليل من المسؤلية، الغرور الذي تعامل به مع دراسته كان أحد أخطائه القاتلة، كان غرورا حادا، حادا بما يكفي لإصابته بجرح بليغ، ترك "سيكاتريسا" لا يخفى، كان يرى في من تأخذ منه الدراسة من رفاقه وقتا كثيرا علامة عته به، يحسب العلامات الجيدة التي يحصل عليها في الامتحانات رغم قلة الوقت الذي يخصصه للتحضير دليل نباهة فطرية. كان يزهو أيما زهو حين يضع أبوه كفه الكبيرة على رأسه وهو طفل ويقول

- هاد غليض الراس عندو الذكا

كانت كلمة "الذكا" كما ينطقها أبوه بدون همزة النهاية، تترك جرسا له مفعول السحر في نفسه.

حين يفكر في الخلاصات التي بقيت من الماضي، يجد أن أصعب ما في الأمر هو كيف يستطيع نقل خلاصات حياته للأطفال في محيطه ومنهم أبناؤه، يتألم حين يرى نفس أخطائه تتكرر أمام عينيه دون أن يستطيع إقناع مقبلين على الحياة بتفاديها، كفكرة فنطازية تمر من رأسه، يتمنى لو تُحول خلاصات التجارب محلولا يحقن للأطفال، كان وهو يتحدث لأبنائه عن ما يعتبره أخطاءه المكلفة، يمارس في نفس الآن نوعا من الكاتارسيس catharsis إزاءها. كان يود لو قال كل هذا لوائل قبل فوات الأوان.

لم يتخل وائل عن أناقته، اعتناؤه بمظهرة مسألة لا يتساهل فيها، أخذ حماما ساعة العصر، غير ملابسه ولمع شعره بدهن، وضع ساعته الكبيرة في معصمه، للأسف منذ نفذت آخر عبوة من عطره الفرنسي، الموقع من طرف إيف سان لوران yves saint Laurent، لم يعد شراءه، يصعب عليه توفير المائة أورو ثمنه بالمتجر الحر بالمنطقة الدولية بالمطار، كان موظفون تابعون للمكتب الوطني للمطارات وتابعون لشرطة الحدود يخرجونه، مقابل زيادة فوق ثمنه.

## الثقافة والتغيير

# "متى سترحلون؟"

نورالدين موعابيد

**يقول الشاعر نزار قباني في أحد نصوصه الإبداعية:**

**احترق المسرح من أركانه**

**ولم يمت بعد الممثلون.**

ولست متنكرا لهذا الجنس الأدبي التليد، الذي عُمر طويلا منذ تاريخ الإغريق السحيق، لكنني لا أستسيغ إلحاح "الممثلين" المخفقين، إخفاقا ذريعا، على مواصلتهم أداء أدوار بئيسة، متآكلة، "عفت ديارها"، فإذا هم ملمعو أحذية أولياء نعمهم، بل إنهم يلعقون تلك الأحذية بانتشاء وانتعاش لا نظير لهما..!

والظاهر أن هذا السلوك المتدني لا يكتفي بأن يتمظهر في الحقل السياسي، إذ يجد له الملاحظ موطئً أكثر من قدم في حقول أخرى من قبيل الحقل السوسيوخلقي. وقد عجبت لأناس يتنازلون عن مبادئ، ويغيرون قيما كما يغيرون أقمصتهم تغييرا قياسيا، ليس من باب **"النقد الذاتي"**، وإنما بحثا عن مكان فيما يتوهمونه ظلا وارفا، يلوذون به، فيتساوى عندهم أقصى اليسار وأقصى اليمين، و"التمترس في الوسط".

تراهم غير مبالين ببيت الشاعر أبي الطيب، الذي ورد في مقال سابق:

وما انتفاع أخي الدنيا بناظره

إذا استوت عنده الأنوار والظلم؟!

الواقع أن ما دفعني إلى كتابة هذه السطور دفعا لهو القراءة الداخلية، التي تنحو نحو الموضوعية على الرغم من نسبيتها، فلا هي شامتة، ولا هي متشفية مهووسة بما ينكأ الجراح الثخينة.

إننا أحوج ما نكون -أكثر من أي وقت ولى- إلى تجذير "الماكرو مواقف"، وحبذا لو غدت مَعيشا مَقيسا..

ويزيد الطين بلة "تفننهم" في بناء الخطابات التبريرية، التي لا تعدو كونها جوفاء في العير والنفير.. وكأنهم تخصصوا في التنطع !.

وغالبا ما يتذرعون في هذا الموضوع بما تردده الأدبيات الاقتصادية :"توجد مصالح دائمة، ولا يوجد أصدقاء دائمون"، ومن حسن حظ اليساريين أنهم يميزون الرفيق، والصديق والزميل، وقد يضيف بعضهم تمييز المتعاطف...

أخيرا، يبدو أن في سؤال الشاعر نزار و/أو تساؤله (متى سترحلون؟) حاجة إلى تعديل، ذلك أن قوله (متى سَيُرَحلون؟) أحجى، فهم لن يرحلوا رحيلا إراديا، طوعيا، وإنما ترحلهم نضالات عموم الكادحين..

ونعم ما يقدمه هؤلاء الكادحون من تضحيات قد لا تضاهَى!، وأكرم بصمودهم الممتد في نسغ شجرة المقاومة الخضراء دونما كلل أو ملل إيمانا بحتمية الانتصار على أعداء الإنسانية..!

ولعل الشاعر إنما أراد: "ارحلوا"، هذه الجملة التي رددها الربيع العربي بصيغة المفرد "ارحل"..؟

**يسعدنا في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي أن نستضيف وقراؤنا الرفيق المناضل عبدالحميد أمين.تعرفه ميادين النضال الجماهيري العام كما تعرفه مختلف واجهات النضال النقابي والحقوقي من موقع المسؤولية والتأطير...**

**رفيقنا عبدالحميد،هو واحد من قادة تجربة منظمة "الى الأمام" الماركسية اللينينية،ثم بناء النهج الديمقراطي،والذين ناضلوا ويناضلون بحماس وتضحيات جسام من أجل تحرر المغرب وبناء مجتمع ديمقراطي على طريق الاشتراكية.أما المناسبة التي تستلزم تجديد اللقاء بضيفنا في هذا العدد،فهي ذكرى انطلاق حركة 20فبراير المجيدة في سياق السيرورات الثورية التي اجتاحت المنطقة العربية والبلدان المغاربية. وذلك من موقع تنسيقية ومجالس الحركة في موقع الحركة بالرباط ومن موقع المسؤولية في مجلس دعم حركة 20فبراير.نحاور ضيفنا عن أسباب النشأة والمسار النضالي للحركة التي وهبت تجارب النضال الشعبي حماسا نوعيا يجد صداه بشكل متواصلا في كل الحراكات الشعبية ونضالات الطبقة العاملة وعموم كادحي شعبنا. نشكر الرفيق عبدالحميد أمين على قبوله انجاز هذا الحوار المثمر حول تجربة بنجاحاتها واختلالاتها.**

## 1 باعتبارك مساهما في تأسيس حركة 20 فبراير 2011، وبالنظر إلى تاريخ الانتفاضات التي عاشها المغرب، ماذا يميز هذه الحركة من حيث مطالبها، شعارها المركزي ومكوناتها؟

بالفعل، لقد دخلت بلادنا منذ انتهاء عهد الحماية وإحراز المغرب على الاستقلال الشكلي في منتصف الخمسينات من القرن الماضي، بعد مقاومة بطولية جماهيرية سلمية ومسلحة للاستعمار الفرنسي والإسباني، في مرحلة جديدة تصنف بالاستعمار الجديد.

هذه المرحلة المستمرة إلى الآن، تميزت بصراع حادبين الجماهير الشعبية وقواها التقدمية والسلطة المخزنية الحامية للكتلة الطبقية السائدة المشكلة من البورجوازية الكبرى التابعة للإمبريالية ومن ملاكي الأراضي الكبار. وهذا الصراع اتخذ عدة أشكال منها ما يعرف بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من طرف المخزن ومنها ما تجسد في المقاومةوانتفاضات شعبية لمواجهة المخزن وسياساتهالرجعية والقمع العنيف للحريات. وأبرز هذه الانتفاضات عرفتها منطقة الريف في نهاية 1958 ومطلع 1959 ومدينة الدار البيضاء في 23 مارس 1965 ونفس المدينة في 20 يونيه 1981 ومدينة مراكش ومنطقة الشمال في يناير 1984 ومدينة فاس في 14 دجنبر 1990، والتي سقط خلالها الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح دون الحديث عن المعتقلين والمختفين. وكانت هنالك العديد من الانتفاضات الأخرى،حجم ضحاياها لم يصل إلى مستوى الانتفاضات السابق ذكرها.

وبصفة عامة تميزت هذه الانتفاضات بالعفوية، حيث لم يكن مخطط لها؛ وجاءت كرد فعل على إجراءات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية من طرف النظام وكتعبير عن غضب شعبي.وكانت مدتها قصيرة إذا استثنينا أحداث الريف لنهاية 1958 ومطلع 1959؛ وانتهت عموما بمجازر ضد الجماهير المنتفضة دون أن تحقق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

أما بالنسبة لحركة 20 فبراير فمسارهاوسياقها جاء مخالفا للانتفاضات الأخرى؛

فمن حيث الأسباب، إنها تعود من جهة إلى التناقضات الحادة بين المخزن وعموم الجماهير الشعبية التي لم تعد تتحمل الاستبداد والقهر والظلم والفساد وهو ما سبق أن أظهرته بالخصوص في عدة تحركات نضالية وفي مواقف مناهضةللانتخابات المزورة وفي الجرأة المتصاعدة على نقد الأوضاع القائمة. كما تعود الأسباب إلى العامل الخارجي المتجسد في اندلاع الثورة التونسية التي أطاحت بالديكتاتور بنعلي والثورة المصرية التي أطاحت بالديكتاتور مبارك. إن كلا الثورتين،والتي كانت من صنع الشباب أساسا، ألهمت الشباب المغربي الذي بادر إلى دعم الثورتين وإلى التخطيط للقيام بثورة مماثلة في المغرب لتخليص البلاد من الاستبداد والظلم والقهر والفساد، أي من السيطرة المخزنية، ولبناء مغرب الكرامة والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبعيدا عن العفوية، فقد تم التخطيط بكل شفافية وتحت المجهر وبدراية من المخزن للحركة الاحتجاجية التي حدد تاريخ انطلاقها في 20 فبراير وبعد أن وضعت لها أرضية برنامجية تتضمن مطالب الحركة وعلى رأسها "دستور جديد نابع عن جمعية عمومية مستقلة"، ينص بالخصوص على أن "الشعب صاحب السيادة ومصدر كل السلط، وعلى فصل السلط وعلى الطابع المدني والتعددي للدولة..." وإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسيين، وتوفير فرص الشغل أو التعويض عن البطالة للجميع وتحسين ظروف العمل بما يلائم المواثيق الدولية ورفع الحد الأدنى للأجور، الخ...

وقد استطاع شباب 20 أن يستقطب التنظيمات الحقوقية المناضلة والعديد من القوى السياسية والجمعوية لبرنامجه، بل وتم تنظيم ندوة صحفية في 17 فبراير2011 بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان للإعلان عن البرنامج وعن انطلاق الحركة يوم الأحد 20 فبراير بمختلف مناطق المغرب.

وخلافا للانتفاضات الشعبية السابقة فقد عرفت حركة 20 فبراير نفسها "كحركة سياسية واجتماعية جماهيرية شعبية تعددية موحدة ووحدوية مكافحة وسلمية ديمقراطية ومستقلة". تبعا لذلك، كانت مكونات الحركة متنوعة حيث ضمت قوى سياسية يسارية وإسلامية، وليبرالية ومكونات نقابية مختلفة، وأبرز مكونات الحركة الحقوقية، وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وتنظيمات شبابية وثقافية بالإضافة لمناضلين/ات دون هوية تنظيمية محددة.

## 2 يوازي الحركة في توهجها الميداني، ما كان يسمى بمجالس دعم الحركة؛ ما هي الأدوار وما هي مساهمات تلك المجالس؟

إن ما يسمى بحركة 20 فبراير تتضمن المكونات التالية؛

أولا: تنسيقيات حركة 20 فبراير؛ وقد تشكل بعضها قبل انطلاق الحركة بعدة أيام. وهي مكونة أساسا من الشباب وتشتغل كتجمعات عامة وتتخذ قراراتها بعد المناقشة بالإجماع أو بشكل توافقي. وهذه التنسيقيات ناذرا ماكانت تنسق ميدانيا فيم بينها ولم تكن عموما تنسق بينها إلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيا: المجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير. وقد تمت المبادرة لتأسيسه من طرف "الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب" يوم 20 فبراير مساء كوريث للشبكة المغربية للتضامن مع الشعب التونسي المؤسسة في 2015 والتي تم إحياؤها في دجنبر 2010 مع انطلاق الثورة التونسية.

وانعقد أول جمع عام للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير يوم 23 فبراير والجمع العام الثاني يوم 5مارس والجمع العام الثالث في 11 يونيه 2011. وكان المجلس الوطني للدعم مشكل من:

- التنظيمات الوطنية، السياسية والنقابية والحقوقية والشبيبية والنسائية والثقافية والجمعوية الأخرى، المتفقة على أهداف حركة 20 فبراير والمستعدة لدعمها والمشاركة فيها.
- مجالس وتنسيقيات الدعم المحلية.
- بعض الفعاليات الحاضرة بشكل شخصي كملاحظين.

وقد صادق المجلس الوطني للدعم على ورقة تأطيرية لعمله تحت إسم "مرتكزات لعمل المجلس".

**وللتذكير فإن دور المجلس الوطني للدعم تجسد في:**

- الدعم السياسي والمادي لحركة 20 فبراير ككل، وفي مقدمتها فضح الانتهاكات التي تتعرض الحركة ومؤازرة الضحايا.
- الدفع لمشاركة مناضلي/ات مكوناته في تنسيقيات الحركة وفي النضالات المقررة من طرفها.
- السهر على احترام مقومات الحركة من طرف القوى المشاركة فيها والداعمة لها.
- تجسيد الطابع الوحدوي الوطني للحركة، وهو ما كان يتجلى في مواقفه وفي مبادراته للإعلان عن الأيام النضالية الوطنية على أساس ما كانت تتبناه تنسيقيات 20 فبراير من مبادرات.

ثالثا: المجالس المحلية لدعم حركة 20 فبراير وهي المجالس التي كانت تقومعلى المستوى المحلي بالدور نفسه التي كان يقوم به المجلس الوطني للدعم على المستوى الوطني. وأحيانا، في غياب أو شلل تنسيقية حركة 20 فبراير المحلية، كانت هذه المجالس تقوم مقامها.

## 3 لوحظ الغياب الكبير للمركزيات النقابية بقطاعاتها العمالية. ما هي في رأيكم الهواجس الخلفية لتغييب الطبقة العاملة كطبقة معنية بالصراع الاجتماعي وبالتغيير في شموليته؟

صحيح أن الحركة النقابية المغربية من خلال مركزياتها الأساسية ظلت على هامش حركة 20 فبراير. ونحن كمناضلين/ات تقدميين داخل المركزية لم نقبل بهذا الوضع. فانطلاقا من الدور التاريخي للحركة النقابية في مناهضة الاستعمار وفي الدفاع عن مصالحها وانطلاقا من الدور الرائد الذي لعبته الحركة النقابية التونسية في إسقاط حكم الديكتاتور بنعلي والدور الكبير للعمال المصريين في إسقاط حكم الديكتاتور مبارك، كنا نحن المناضلين/ات النقابيين المؤمنين بالدور التاريخي للطبقة العاملة في التحرر الاجتماعي والسياسي مصرين على أن تندمج الحركة النقابية العمالية المغربية والحركة الطلابية أيضا في حركة 20 فبراير. ومع الأسف لم تبادر أي مركزية إلى المشاركة في الحركة أو في دعمها. وبالنسبة للاتحاد المغربي للشغل كان هناك توجهان: التوجه السائد وهو التوجه الرسمي الذي تمثله الأغلبية داخل الأمانة الوطنية والذي ظل رغم الضغوطات بعيدا عن الحركة، والتوجه التقدمي الذي كان انطلاقا من مواقعه في عدد من القطاعات والاتحادات المحلية والأمانة الوطنية نفسها، يدفع نحو التموقع إلى جانب الحركة وإلى دعمها. وجاءت فرصة اجتماع الأمانة الوطنية ليوم 22 فبراير، يومان بعد انطلاق الحركة، لطرح المشكل وللوصول إلى حل وسط تجسد من جهة في تمكين التوجه التقدمي من ممارسة قناعاته داخل المواقع التي يقودها (اتحادات محلية وقطاعات) وفي البيان الصادر عن اجتماع 22 فبراير للأمانة الوطنية الذي أكدت فيه "دعمها لكل المبادرات النضالية ذات الطابع السلمي والمشروع من أجل بناء ديمقراطية حقيقية ومجتمع عادل ومتضامن ومن ضمنها مبادرة شباب حركة 20 فبراير..."

يتبع ص 16

## تتمة الحوار

هذه هي الازدواجية التي ميزت مواقف الاتحاد المغربي للشغل الذي كان في نفس الوقت يشارك في الحوار الاجتماعي الذي أدى إلى اتفاق 26 أبريل 2011 الذي اضطر خلاله المخزن إلى تقديم تنازلات مهمة بقي جزء منها دون تطبيق لحد الآن. هذه الازدواجية أدت كذلك بمبادرة من المناضلين إلى تأسيس حركة نقابيي 20 فبراير فيحين قبلت قيادة الاتحاد بالمشاركة في اللجنة الشكلية لمتابعة صياغة الدستور،التي زكت مشروع الدستور اللاديمقراطي الذي سيصادق عليه في 01 يوليوز 2011 والذي كان محط خلاف عميق داخل المركزية بين التوجه المتنفذ في القيادة الذي دفع نحو التصويت بنعم على الدستور- خلافا لمواقف المركزية من كل مشاريع الدساتير السابقة- والاتجاه التقدمي الذي كان ينادي إلى ترك حرية الموقف من الدستور لأعضاء المركزية.

أما ما تبقى من حكاية الصراع داخل المركزية حول حركة 20 فبراير وتداعياتها فهو معروف حيث انتهى الأمر بالطرد التعسفي من الاتحاد المغربي للشغل في مارس 2012 لرموز حركة 20 فبراير المنتمين للمركزية وقيادتها.

خلاصة القول، أن الحركة النقابية العمالية المغربية أخلفت الموعد مع حركة 20 فبراير كفرصة ثمينة للقيام بدورها التاريخي في النضال من أجل تخليص بلادنا من العلاقات المخزنية والشروع في بناء أسس النظام الديمقراطي المنشود. وهذا ما يطرح علينا كمناضلين عماليين ثوريين المزيد من النضال لتتبوء الطبقة العاملة مكانتها الريادية في التحرر الاجتماعي والسياسي لمجتمعنا وذلك اعتمادا على المبادئ النقابية الأصيلة وعلى شعار خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها، وعلى الربط الجدلي بين العمل النقابي الهادف إلى تحقيق المطالب المباشرة وبالتالي إلى تلطيف الاستغلال فقط، والعمل النقابي ذي البعد الاستراتيجي الهادف إلى القضاء على الاستغلال عبر التخلص من النظام الرأسمالي وبناء نظام اشتراكي.

**4 صحيح أن الحركة استطاعت توحيد مختلف المشارب الإيديولوجية في الشارع العام وهو ما سهل التحاق أوسع الجماهير، لكنها فشلت في تدبير ما هو سياسي / حزبي. كيف ذالك؟**

نعم، لقد تمكنت الحركة من أن تضم لصفوفها تنظيمات سياسية ونقابية وحقوقية وشبابية ونسائية وثقافية وجمعوية مختلفة بالإضافة لمناضلين/ات دون انتماءات محددة. وكل هؤلاء كانوا يلتقون على مستوى التنسيقيات المحلية المكونة أساسا من الشباب، والمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير، والمجالس المحلية للدعم. وهذا الحشد من التنظيمات مكن من توفير الطابع الجماهيري والتعددي لحركة 20 فبراير.

لكن عددا من الخلافات كانت تنشب بين مكونات الحركة سواء حول الشعارات، أو مسار التظاهرات أو طبيعة الحركة: حركة ثورية للتخلص من المخزن وإقامة البديل الديمقراطي أم حركة إصلاحية للتغيير الجزئي للأوضاع؟

واليوم بعد 11 سنة مرت على انطلاق حركة 20 فبراير وعلى ضوء تقييم هذه التجربة الفريدة من نوعها في تاريخ بلادنا والتي استغرقت بضع سنوات قبل أن تخفت كحركة، يمكن القول أننا لم ننجح كقوى ديمقراطية وكقوى حية في التدبير السياسي لمسار الحركة لتمكينها من تحقيق هدفها الأساسي: إسقاط الاستبداد والفساد، وهو الشعار الذي حظي بشبه إجماع من طرف المشاركين/اتوالمساهمين/ات في الحركة.

لقد اكتفينا من أجل تدبير مسار الحركة بالتنسيق، الذي يكاد يكون تقنيا فقط، على مستوى مجالس الدعم وتنسيقيات الشباب ولم تكن لنا الجرأة الكافية لطرح المشكل السياسي بعمق بين مكونات الحركة. لقد كنا في ظل شروط السنة الأولى من عمر الحركة في حاجة إلى وحدة سياسية تراعي القواسم المشتركة وتراعي الخلافات المرحلية كذلك.

كنا في حاجة أولا إلى جبهة ديمقراطية هدفها التخلص من الاستبداد والفساد أي من المخزن وتشييد البديل الديمقراطي وهذا ما كان ولازال ضروريا بالنسبة للقوى اليسارية الحقيقية بمشاربها المختلفة شريطة طبعا التخلص من الاشتراطات المسبقة التي تعرقل إمكانية قيام هذه الجبهة.

كنا ثانيا وما نزال في حاجة إلى جبهة ميدانية أو جبهة شعبية تضم كافة القوى التقدمية والقوى الحية التي تسعى للتخلص من المخزن والموافقة على الدعوة لمجلس تأسيسي يحدد مضمونوشكل النظام البديل للنظام المخزني الحالي. إن الخلافات بين القوى الحية المناهضة للمخزن معروفة ويجب مناقشتها في أفق تقريب وجهات النظر ومن هنا سداد الرأي الداعي إلى تنظيم نقاشات عمومية لطرح الخلافات في صفوف القوى الحية والسير نحو حلها مع استحضار هدف التخلص من المخزن،العرقلة الأساسية منذ قرون وخاصة منذ الاستقلال الشكلي، أمام تطوربلادنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

**5 وفق العديد من التجارب، يؤكد تاريخ نضال الشعوب على أهمية وحدة قوى التغيير وضرورة قيادة ديمقراطية لمجريات الصراع؛ هل فقط هذا ما تفتقده تجربة النضال ضد النظام القائم بالمغرب؟**

إنك على حق عندما تؤكد كحصيلة لتاريخ نضال الشعوب على أهمية وحدة قوى التغيير وأهمية توفير القيادة الديمقراطية لمسار الصراع من أجل التغيير.

وهذا ما تؤكده التجربة المغربية بشكل ساطع. فالمخزن لا يستمد قوته فقط من سيطرته المطلقة على كافة أجهزة الدولة الأساسية ــ المؤسسة الملكية، الجيش، الأمن بمختلف تلاوينه، المؤسسة الدينية، الحكومة، الإدارة العمومية، القضاء، البرلمان، - وعلىالضيعاتوالمؤسسات الاقتصادية الكبرى ودواليب التعليم، ولكنه يستمد قوته أكثر من سياسة "فرق تسد" التي تمكنه من تفكيك القوى الشعبية ودفعها لإهدار طاقاتها في الصراعات الثانوية التي تبعدها عن العمل الوحدوي وهذا هو الشأن بالنسبة للأحزاب السياسية (أكثر من 30)، للمركزيات النقابية (حوالي 20) وللفصائل الطلابية (التي أصبحت بديلا باهتا لأوطم كتنظيم نقابي موحد لجميع الطلاب)، للتنظيمات الحقوقية (30 على ألأقل) والنسائية والجمعيات الثقافية والشبابية ولتنظيمات المعطلين والتنظيمات الأمازيغية،...

هذا التشتت بالإضافة إلى ضعف الديمقراطية في تسيير جل هذه التنظيمات يشكل وبالا على الحركة المعارضة للمخزن، ويحد من فعاليتها.

علينا أن ندرك بأن المخزن نمر من ورق وقوته الأساسية تكمن في تشتت القوى الشعبية.

وهنا يطرح التساؤل: لماذا هذا التشتت للقوى الشعبية مقابل التماسك النسبي للمخزن؟

أعتقد أن أحد الأسباب الرئيسية يكمن في افتقاد بلادنا وطبقتها العاملة وقواها الشعبية للحزب المستقل للطبقة العاملة. أنه الأداة القادرة فينظري على الدفع نحو الوحدة التنظيمية للحركة النقابية بدءا بالوحدة النضالية، وعلى المساهمة في توحيد المكونات الأخرى للجماهير الشعبية.

إن الحزب بقدرته على جعل حد للتشتت النقابي سيخلق نموذجا آخرا مبني على الوحدة؛ فقد يشكل نموذجا يقتدى به بالنسبة للطلبة والنساء والشباب والمعطلين والحقوقيين وغيرهم.

ومن هنا أهمية عزم النهج خلال مؤتمره الوطني الخامس المقبل على الإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة والذي يضم إلى جانب الطلائع العمالية الواعية والمكافحة، طلائع الفلاحين الفقراء وعموم الكادحين وكذا المثقفين الثوريين .

## من وحي الأحداث

# في تحويل الهزيمة إلى مصدر الهام

**التيتي الحبيب**

إذا لم تفقد حياتك في معركة وإذا تعرضت إلى هزيمة فواجبك إذا كنت ترغب في مواصلة المعركة هو الا تجعل الهزيمة تكسرك وعليك بتحويلها إلى مصدر الهام وهذا تصرف علمي وجدلي . في هذا الصدد نقتبس من مذكرات الجنرال غوستاف كلوزيري احد قادة انتفاضة كمونة باريس خقطعا يحمل خلاصة ودرس كما رآه هذا القائد الفذ.

**مقدمة (مقتطفات):**

"استخرج هذه الصفحات من مذكراتي للشعب. وأعني بالشعب كل الذين يعيشون من خلال عملهم، مثل ما اعني بالبرجوازيين، كل الذين يعيشون من خلال عمل الآخرين.

لا اقدم هنا تاريخ لتلك الأوقات الصعبة. لم يحن بعد وقت كتابته. ربما سأكتبه ذات يوم. في انتظار ذلك، أساهم في وضع لبناتي في البناء المشترك عبر التطرق لما رأيته وسمعت وفعلته فقط.

لدي هدف آخر، أعلى، في رأيي. أريد أن أجعل الناس يرون أين أخطئوا، وأريد أن يلمسوا أسباب هزيمتهم، التي هي أسبابهم وليست سبب هذا أو ذاك، بحيث يكون ذلك مصدر إلهام أفضل، ومن خلال التجربة، أكثر تعليماً، يصحح الشعب نفسه من خلال أخطائه، ويصبح أكثر رصانة، وأكثر عملية، وأكثر تواضعا، وأقل حماسة، وأكثر تفكيرا، وأقل تشككا؛ حتى يتوقف عن تفضيل الخطاب والكلام المنمق على التفاني المخلص، وعلى الرأي السديد، على العلم.

وأريد أن أحاول منع الشعب بعد ان تم تنويمه بموسيقى جول فافر أو جامبيتا التي استحلاها، ان يستيقظ ، فيجد نفسه مقيدا، ومكمما مع أصدقائه الحقيقيين الذين تم اصطيادهم، مطاردتهم، وتشويههم ووضعهم خارج القدرة عن الدفاع عنه بفعالية.

**هذا ما حدث ..."**

كانت كمونة باريس 1871 اول ثورة فجرتها الطبقة العاملة الباريسية ومعها شعب الكمونة. لقد اقتحموا السماء واسقطوا سلطة البرجوازية وأقاموا سلطة البروليتاريا لأول مرة في التاريخ. وما كان لهذه التجربة ان تنهزم لولا تحالف جيشين كانا في حالة حرب بينهما، لكنهما انقلبا حليفين يسند الواحد الآخر وهما الجيش البروسي والجيش الفرنسي..

ابحثوا في تاريخ الجيوش المنتصرة تجدون بكل تأكيد أنها استطاعت جعل من هزائمها وانكساراتها مصدر الهام لهذه الانتصارات. كما أن في تاريخ الجيوش المنهزمة أسباب أنها لم تحافظ على دروس انتصاراتها السابقة أو أنها لم تستطع استلهام دروس هزائمها.